ظاهرةُ المشاكلة في التّراث النّحوي العربي

أ.م.د. رياض عبود إهوين

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

The Phenomenon of the Homogeneity (Mushakala) in the Arabic Grammar Heritage.

Ass. prof. Dr. Riyadh Abood Ehwain

College of Arts / Al-Mustansiriyah University

riyadhaboodh79@uomstansiriyah.edu.iq

Abstract

This research intends to study the phenomenon of the homogeneity or resemblance or conformity (mushakala) in the Arabic grammar heritage, because it is one of the phenomena which has occupied a profound importance in the speech, and for its impact on the straightness of the meaning and the harmony between the elements of the grammatical structures as well as for achieving a configurable and vocal harmonization, in mode and parsing, between the articulations.

The research has demonstrated the targeted meaning, assumed by the grammarians, of this articulation, and the regulations that govern its occurrence in the speech as well as the reasons which are required for its accomplishment in the speech. It has also demonstrated the homogeneity (Mushakala) which is used by the grammarians in their interpretation of the linguistic phenomena.

Key Words: Homogeneity (Mushakala), Heritage, Grammar

الملخص:

يتوخى هذا البحث دراسة ظاهرة المشاكلة في التّراث النّحوي العربي؛ لأنّها من الظواهر التي احتلت أهمية كبيرة في الكلام؛ وذلك لِما لها من أثر في استقامة المعنى، وفي الانسجام بين عناصر التّركيب النّحوي، فضلا عمّا تحققه من تناسق شكلي وصوتي بين الألفاظ صيغة وإعرابًا. لذا قام هذا البحث ببيان المعنى المراد من هذه اللفظة عند النّحويين والضوابط التي تحكم وقوعها في الكلام، والأسباب التي تدعو إلى وجوب تحققها في الكلام، فضلًا على بيان المواضع التي تجوز فيها المشاكلة، والظواهر اللُّغوية التي اتخذ النّحويون من المشاكلة تفسيرًا لها.

الكلمات المفتاحية: المشاكلة, التّراث, النّحو.

المقدمة

أمّا بعد فإنّ الحاجة كانت ماسة لبحثٍ يجلو عن بيان ما يقصده النّحويون من استعمالهم للفظة المشاكلة في متونهم النّحوية، فقد تناول باحثون ذلك، وكان تناولهم فيه شيءٌ من القصور، فبعضهم حصر أمر المشاكلة في باب الجوار أو المجاورة، وبعضٌ آخر تناول المشاكلة عن طريق دراسة مناهج النّحويين، بوصفها تعليلًا يلجأُ إليه النّحويون في تفسير الظواهر اللغوية.

لذلك وجب العمل على تقصي ورود هذه اللفظة في التّراث النّحوي العربي واستقرائه، ثم بيان المراد من استعمال النّحويين لهذه اللفظة.

ولمّا تكشف لنا أنّ النّحويين قد استعملوا هذه اللفظة استعمالين، أحدها أنّ المشاكلة قد تكون بمعنى الشّبه أو المشابهة، وهو إلحاق الفرع بالأصل لشبه بينهما، والآخر أنّ المشاكلة هو وقوع تماثل وتشابه بين شيئين، آثر البحث معالجة المعنى الثاني للمشاكلة، وذلك لقلّة النّصوص التي وردت فيها لفظة المشاكلة التي هي بمعنى الشبه أو المشابهة، فضلًا عن أنّ قضية الشّبه أو المشابهة قد أُشبعت بحثًا.

وقد جاءت هذه المعالجة لقضية المشاكلة على نحو مطالب، تناولتُ في المطلب الأول مفهوم المشاكلة لغة واصطلاحًا، والألفاظ التي تدور في فلكها، والتي استعملها النّحويون للمعنى نفسه، وهو وقوع تماثل وتشابه بين شيئين، وخصص المطلب الثاني

لبيان الضوابط التي تحكم وقوع هذه الظاهرة، أمّا المطلب الثالث فقد أوضحت فيه أنواع المشاكلة والأسباب التي تدعو إلى تحقّقها، وظهر للبحث أنَّ المشاكلة إمّا واجبة أو جائزة، وانفرد المطلب الرابع بدراسة المشاكلة بوصفها وجهًا تعليليًا أتخذ منها النَّحويون سبيلًا لتفسير بعض الظواهر اللُّغوية.

المطلب الاول: المشاكلة مفهومها والالفاظ المرادفة لها.

المحور الاول: مفهوم المشاكلة.

- **المشاكلة لغة:**

الشَّكْلُ الشَّبْه والمِثْل، تقول: هذا على شَكْل هذا أَي على مِثَاله والجمع أَشكالٌ وشُكُول وفلان شَكْلُ فلان أَي مِثْلُه في حالاته، ويُقال: هذا من شَكْل هذا أَي من ضَرْبه ونحوه، وهذا أَشْكَلُ بهذا أَي أَشْبَه، وتشاكل الشيئان تماثلا وتوافقا، وشاكل كلُّ واحدٍ منهما الآخر، فالمُشَاكَلَة: المُوافَقة، والتَّشاكُلُ مثله[١].

- **المشاكلة اصطلاحًا:**

تنازعت علوم العربية لفظة المشاكلة، فأهل البلاغة اصطلحوا عليه، فأطلقوه على لون من ألوان البديع، فهو عندهم ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، نحو قوله تعالى: الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ [التوبة:٦٧]، فالتعبير عنه سبحانه بالنسيان للمشاكلة بين الفعلين، وقوله تعالى: وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ [المائدة:١١٦]، فأطلق النفس على ذات الله لوقوعه في صحبة (نفسي) على سبيل مشاكلة اللفظ للفظ، وكقول أبي تمام[٢]:

مَن مبلغُ أفناءِ يَعْربَ كلَّها أنّي بَنَيْتُ الجَارَ قَبْلَ المنزلِ

فلا يُقال: (بنيت الجار)، غير أنَّ الذي سوّغ ذلك مراعاة المشاكلة، فلولا بناء الدار لم يصحّ بناء الجار[٣].

أمّا أهل الصرف فالمشاكلة عندهم تعني" وجود مماثلة أو مطابقة بين الأصوات أو الصيغ أو التَّراكيب، مما ينتج عنه تغيير الصوت أو الصيغة أو التركيب لمماثلة صيغة أخرى أو تركيب آخر[٤] والغرض من المشاكلة هنا" إيثار الخفة والسهولة اقتصادًا في الجهد العضليّ، حيث تتماثل الأصوات أو تتقارب، فيتحقق الانسجام الصوتيّ وتتيسر عملية النطق[٥].

فمن تغيير صوت في الكلمة لمشاكلته ما يجاوره قلب الواو الصامتة المتطرفة ياء، مشاكلة للكسرة قبلها، نحو الفعل (رَضِيَ)، فأصله (رَضِوَ)؛ لأنه من الرضوان،" لكنه لما بني على مثال (فَعِلَ) بكسر العين وقعت (الواو) بعد قصير صائت قصير، كسرة (رَضِوَ)، ثم تحوّل (الواو) إلى ياء للمشاكلة بينها وبين الصائت القصير السابق عليها، وهو الكسرة [٦].

ومن تغيير صيغة الكلمة مشاكلة لما يجاورها في التركيب قول العرب: (خبيث نبيث)، إذ الأصل أن يُقال نابث، غير أنَّه قيل: (نبيث) للمشاكلة، قال أبو علي القالي(ت٣٥٦هـ):" وهو مأخوذ من قولهم: نبثت البئر، أنبثها، إذا أخرجت نبثها، وهو ترابها، وكان قياسه أن يقول: (خبيث نابث)، فقيل نبيث لمجاورته لخبيث[٧]، وقال الدكتور إبراهيم انيس:" النبيث الذي يفتش عن خفايا الناس وكان من حق الصيغة ان تكون نابث ولكن للاتباع جعلت نبيث[٨].

---

[١] ـ ينظر: لسان العرب: مادة (شكل).
[٢] ـ ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: ٤٩/٣.:.
[٣] ـ ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٦٠.
[٤] ـ ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي: ٢.
[٥] ـ ينظر: المصدر نفسه: ٢.
[٦] ـ ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي:٥٤.
[٧] ـ الأمالي:٢٠٩/٢
[٨] ـ دلالة الألفاظ:٢٠٥.

أمّا أهل النَّحو فقد استعملوا لفظة التَّشاكل أو المشاكلة كثيرًا في متونهم النَّحوية أثناء تحليل الأحكام النَّحوية، وعن طريق البحث والاستقراء وجدنا أنّهم قد استعملوا هذه اللفظة استعمالين هما:

أولًا: المشاكلة التي يراد منها معنى المشابهة:

قد يستعمل النَّحويون لفظة المشاكلة بمعنى المشابهة أو الشَّبه، وإن قليلًا، والمشابهة أو الشبه قياس متبع عند النَّحويين، إذ يحملون الشيء على الشيء، فيُعطى حكمه، لوجود تشابه بينهما، وقد عرفه أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) بقوله:" اعلم أنَّ قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل[١]، مثال ذلك أنَّ الأصل في الاسماء الإعراب، والأصل في الأفعال عند البصريين البناء؛ وإنّما أعرب المضارع لمشابهته الاسم من جهة أنه يتخصص بعد شياعه، شأنه في ذلك شأن الاسم الذي يتخصص أيضًا بعد شياعه، يقول أبو البركات الأنباري:" وبيان ذلك أن تقول: (يقوم)، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنَّك تقول: (رجل)، فيصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليه الألف واللام، فقلت: (الرجل)، اختصّ برجل بعينه، فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شياعه، كما كان الاسم يختصّ بعد شياعه فقد شابه الاسم، والاسم معرب، فكذلك ما اشبهه[٢]، من ذلك أيضًا أنَّ النَّحويين عللوا بناء الاسم بمشابهته الحرف، جاء في كتاب (شرح المفصل):" والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني[٣].

وقد استعمل النَّحويون لفظة المشاكلة بهذا المعنى استعمالًا قليلًا، فقد كانت لفظة شبه أو المشابهة هي الشائعة بكثرة عند النَّحويين، من ذلك ما ذكره السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) ويحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) في بيان علة بناء الأسماء المبنية، يقول السيرافي:" لأنّ البناء يقع بمشاكلة الحروف ومناسبتها والوقوع موقعها[٤]، وقال أيضًا معلّلًا بناء أسماء الإشارة والضمائر:" فإن قال قائلٌ: ولمّ وجب بناء هذه الأسماء لمشاكلة الضمير؟ قيل له: إنَّما وجب بناؤها وبناء الضمير معها لمشاكلتها لحروف المعاني؛ لأنَّه لا شيء إلَّا وحروف المعاني داخلة عليه غير ممتنعة في شيء دون شيء، فلمّا كان الضمير والإشارة داخلين على الأشياء كلّها لدخول الحروف عليها وجب بناؤها[٥]، وقال العلويّ معلّلًا بناء الاسم الذي يكون على وزن (فَعَالِ):" وثالثها: المشاكلة للواقع موقعه، وهذا كقولنا: (حذامِ وقطامِ وغلابِ)، وغير ذلك ممّا كان مبنيًّا على هذه الزنة، فإنَّه إنَّما وجب بناؤه لأجل مشاكلته في صورته لقولنا: نزالِ وتراكِ[٦]، وقال السيرافي . شارحًا كلام سيبويه . حيث ذكر علة منع الأسماء الممنوعة من الصرف من الجر بعلامة الجرّ الأصلية، وهي الكسرة:" وقوله: فيكون في موضع الجرّ مفتوحًا، يعني فيكون الاسم الذي لا ينصرف في موضع الجرّ مفتوحًا، ولا يجوز أن يقال: فيكون في موضع الجرّ منصوبًا لأنَّ هذه الفتحة لم يحدثها في هذه الحال عامل النصب؛ وإنّما حُمل الجرّ على النصب في هذا الموضع؛ إذ قد سقط لفظه لِما قدّمنا ذكره من مشاكلة الفعل، فاحتيج إلى حمله على غيره[٧]، وقال الشاطبي(ت ٧٩٠هـ) مستدلًا على فعلية (أفعلَ) المستعمل في التَّعجب:" وممّا استدل به على الفعليةِ فتح آخر (أفعلَ) على مشاكلة الماضي، ونصب ما بعده على ترتيبِ عمل الفعل الماضي[٨].

ثانيًا: المشاكلة التي يُراد منها وقوع المشابهة بين شيئين:

وهي الظاهرة التي يُراعى فيها وجود تماثل أو توافق أو تشابه بين شيئين، والمشاكلة بهذا المعنى تحتلّ أهميةً كبيرة في الكلام، ففي تأليف الجملة العربية وبنائها، ولا سيما في شقِّها الاسميّ، تجب مشاكلة المسند، وهو الخبر، للمسند إليه، وهو المبتدأ، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: (زيدٌ منطلق، والزيدان منطلقان، والزيدون منطلقون، وزيدٌ منطلقٌ، وهند منطلقةٌ)، فإن لم تحدث المشاكلة

---

[١] ـ لمع الأدلة: ١٠٧.
[٢] ـ المصدر نفسه: ١٠٧ـ ١٠٨.
[٣] ـ شرح المفصل: ٢٨٦/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠/١.
[٤] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١٢٧/١.
[٥] ـ المصدر نفسه، والصحفة نفسها.
[٦] ـ المنهاج في شرح الجمل: ١٧٨/٢.
[٧] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٤٠/٢.
[٨] ـ المقاصد الشافية: ٤٤٠/٤.

بين الطرفين المكونين للجملة الاسمية كان الكلامُ مجرّدَ أصواتٍ لا معنى لها، إلّا في مواضع، يجوز فيها المخالفة، وسيأتي بيانها في موضعه.

وقد تُعدُّ المشاكلة في سياق الكلام عاملًا رئيسًا في ترابط الكلام وانسجامه، قال الشاطبي في جواز نعت الاسمِ، غيرِ اسم الإشارة، المثنى، باسم مثنًى باللفظ، أو بالتفريق بالعطف، ووجوب نعت اسم الإشارة المثنى، باسم مثنى باللفظ، دون تفريقٍ بينهما بالعطف:" النَّعت يربطه بالمنعوت الضمير العائد عليه من النَّعت، فجاز أن يأتي مشاكلًا للمنعوت في التثنية، وألّا يأتي، بخلاف نعت اسم الإشارة، فإنّه بالجامد إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا، والجامد لاضمير فيه، فلم يبق رابط إلّا المشاكلة، فلا يصحّ أن يقال: (مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ، ولا بهذينِ الرجلِ والمرأة)[١].

وتلعب المشاكلة أثرًا في وحدة الإيقاع في العبارة، وذلك بإخراج اللفظ عن أصله، نحو إدخال (ال) على العلم طلبًا للمشاكلة بينه وبين علم آخر مقترن بـ (ال)، كقول ابن ميادة[٢]:

رَأيتُ الوليدَ بَن اليزيدَ مُبَارَكًا شَديدًا بأحنّاء الخلافةِ كَاهلِهِ

إذ أدخل الشاعر (ال) على (يزيد) طلبًا للمشاكلة مع (الوليد)، ومن ذلك أيضًا صرف الممنوع من الصرف، في نحو قوله تعالى: إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا [الإنسان:٤]، فقد قرئ بصرف (سلاسل) مشاكلة لما بعده[٣]. بل إنّهم كانوا يلجؤون إليها، وإن خالف الكلام ما هو متعارف عليه عندهم بشرط أمن اللبس، كما في قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ):" فخفض (خَرِب) لأنه نعت (ضبّ) في اللفظ المجاور له، وإنّما هو في المعنى لـ (الجُحْر)، ولا يُفعل مثلُ هذا إلّا إذا أُمن اللبس[٤]، ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس[٥]:

كأنَّ ثبيْرًا فِي عرانينِ وَبْلِهِ كَبيْرُ أناسٍ فِي بجَادٍ مُزمّلِ

قال أبو البركات الأنباري" و(المُزّملُ) نعت (كبير) في المعنى أجراه على إعراب (البجاد) للمجاورة [٦]، وقولهم: (من زيدًا) في جواب: (هل رأيتَ زيدًا)، و(من زيدٍ) في جواب: (هل مررت بزيدٍ)[٧].

المحور الثاني: الألفاظ المرادفة للمشاكلة:

ثمة ألفاظٌ في العربية مرادفة للمشاكلة في معناها اللُّغوي؛ لذلك استعملها النَّحويون بدل المشاكلة بمعناها الثاني منها:

أ: المناسبة:

لفظة المناسبة كلفظة المشاكلة، فقد تستعمل بمعنى الشبه أو المشابهة؛ لذلك عرفها السيوطي (ت ٩١١هـ) بتعريف مطابق لتعريف الشبه، فقال:" هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمَّ فاعلُه في الرفع بعلّة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب[٨]، وقد تستعمل بمعنى المشاكلة التي يراد منها وجود تماثل وتشابه بين شيئين، ففي أحد معانيها اللُّغوية تعني المناسبة المشاكلة، قال الأزهري(ت ٣٧٠هـ):" فلانٌ يناسب فلانًا، فهو نسيبه أي: قريبه، وتقول: ليس بينهما مناسبة، أي مشاكلة[٩]، لذلك استعملها النَّحويون وهم يريدون وجود مشاكلة بين شيئين، يقول الدكتور مصطفى شعبان:" وليس هذا المعنى الوحيد للمناسبة عند النَّحاة[١٠]، بل قد يعنون بها المشاكلة بين الألفاظ في الوزن أو الهيئة أو الحالة بناء وإعرابًا[١١].

---

[١] ـ المصدر نفسه: ٦٦٥/٤

[٢] ـ شعر ابن ميادة: ١٩٢.

[٣] ـ قرأ نافع وعاصم وأبو بكر والكسائي (سلاسل) بالتنوين، ينظر: السبعة في القراءات: ٦٦٣، والحجة في القراءات السبع: ٣٠، وحجة القراءات: ٧٣٧.

[٤] ـ شرح الكافية الشافية: ١١٦٧/٢.

[٥] ـ ديوانه: ٥٧.

[٦] ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧.

[٧] ـ ينظر المقتضب: ٣٠٩/٢.

[٨] ـ الاقتراح في علم أصول النحو: ١١٧-١١٨.

[٩] ـ الصحاح: ماة (نسب)

[١٠] ـ أي بمعنى الشبه.

[١١] ـ مظاهر المناسبة في النحو العربي:٢٢.

ومن استعمال لفظة المناسبة في المواضع التي تقع فيها مشاكلة بين شيئين، ما ذكره بعض النَّحويين من أنَّ إعراب (كلا) و(كلتا) يكون تارةً بالحركاتِ، ويكون تارةً أخرى بالحروف، وذلك لإيقاع المناسبة بين الأصول من جهة، وبين الفروع من جهة أخرى، قال البعلي(ت٧٠٩هـ):" (كلا) اسم مفرد في اللفظ مثنى في المعنى... واعتبار اللفظ في خبره وضميره أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى: كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَرًا: ٣٣]، ولو اعتبر المعنى، لقالَ: (آتتا)، وقد اجتمع اعتبار اللفظ والمعنى في قول الشاعر[١]:

كَلاهُمَا حِينَ جدَّ الجَرِيُ بَيْنَهُما قَدْ أقلَعَا وكلا أنْفَيْهِمَا رَابي

ولمّا كان له حظٌّ من كلِّ واحدٍ من الإفراد والتثنية أعرب بإعراب المفرد تارة والمثنى تارة، فأعرب بإعراب المفرد عند إضافته إلى الظاهر، وأُعرب بإعراب المثنى عند إضافته إلى المضمر، لأنّ الظاهر أصل للمضمر، والمضمر فرع، فالإضافة إليه فرع، والإعراب بالحركات أصل وبالحروف فرع، فجُعل الأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع لكمال المناسبة[٢]، من ذلك أيضًا . وقد استُعملت لفظة التّناسب . ما ذكره ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في اختيار تقدير الفعل للاسم المشغول عنه في نحو قولنا: (خرج زيدٌ وعمرًا كلمتُه)، معلّقًا على قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ):" قوله: ويختار النَّصب ثمّ ذكر اختيار النَّصب عند وجود قرائنه غير المعارضة بما تقدَّم، من: أمّا وإذا، على التَّفصيل، ثمّ شرع فيها واحدًا واحدًا، فمنها: أن تقع هذه الجملة بعد جملة فعلية، كقولك: (خرج زيدٌ وعمرًا ضربتُه)، لأنَّ تقدير الفعل أولى لتتناسب الجملتان[٣].

ب: الإتباع:

الإتباع في اللُّغة جعل الشيء تابعًا لغيره، قال ابن منظور(ت ٧١١هـ):" وأتبعه الشيءَ جعله له تابعًا[٤]، أمّا في الاصطلاح؛ فهو ضرب من المشاكلة، قال عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧٤هـ):" والإتباع ضرب من المشاكلة[٥]، من ذلك كسر الهاء الضمير إذا سبق بحرف جرٍّ مبنيٍّ على الكسر إتباعًا له، قال ابن إياز(ت ٦٨١هـ):" وللكسرة ستة..... والثَّالث الإتباع نحو: (به) و(فيه)، إذ أصل هاء الإضمار الضمّ؛ وإنَّما كُسرتْ لأجل كسرة الباء والياء[٦]، ومن ذلك أيضًا فتح المنادى المستحقِّ للبناء على الضم، إذا وُصف بـ (ابن)، نحو: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)، يقول الشاطبي:" إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ (ابن) خمسة شروط جاز في المنادى وجهان، أحدهما بقاؤه على ما كان عليه من الضمّ الذي استحقّه بكونه مفردًا معرفة سواءٌ أكان غيرَ موصوف أم موصوفًا بغير (ابن)، فتقولُ: (يازيدُ بنَ عمرٍو)، والثاني فتحه إتباعًا لـ (ابن) في فتحه، نحو: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)[٧].

ت: المجانسة:

المجانسة في اللُّغة معناها المشاكلة، قال الأزهري:" ويقال: هذا يجانس هذا أي يشاكله[٨]، لذلك استعمل النَّحويون هذه اللفظة في المواضع التي تقع فيها مشاكلة، من ذلك تذكير (كان) إذا كان اسمها ضمير الشَّأن، وذلك إذا قصد الأمر أو الشَّأن، وتأنيثه إذا قصد القصة تحقيقا للمجانسة، قال ابن الفخار(ت ٧٥٤هـ):" ثمّ إن (كان) التي يكون اسمها ضمير الأمر والشَّأن لا يكون خبرها عند نحاة البصرة إلّا جملة فعلية أو اسمية كقولك: (كان قامَ زيدٌ) و(كان زيدٌ قائمٌ)، فاسم (كان) مضمرٌ فيها، والجملة التي بعدها في موضع نصب على الخبر، وهذا الضمير الذي يكون في (كان) يجوز أن يكون عبارة عن الأمر والشَّأن، ويجوز أن يكون عبارة عن القصة، فإن جعلته عبارة عن القصة ألحقت الفعلَ تاءَ التأنيث دلالة على ذلك المقصد، وإن كانت عبارة عن الأمر والشَّأن لم تلحق تاء التأنيث؛ لأنَّ الضمير مذكر، والأحسن أن يكون تأنيث الضمير مع المؤنث، وتذكيره مع المذكر للمجانسة، كقولك: (كان زيدٌ قائمٌ) و (كانت هندٌ

---

[١] ـ البيت للفرزدق، وقد ورد في الخصائص: ٣١٤/٣ وأسرار العربية: ٢٨٧،، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب: ١٥٦/٩.
[٢] ـ الفاخر في شرح الجمل: ٩٣/١ـ٩٤، وينظر: المحصول في شرح الفصول: ١٤٦/١.
[٣] ـ أمالي ابن الحاجب: ٢٥٤/١، وينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي: ٣٥٤/١.
[٤] ـ لسان العرب: مادة (تبع).
[٥] ـ المقتصد في شرح رسالة الإيضاح: ١١٠/١.
[٦] ـ قواعد المطارحة: ٤٧.
[٧] ـ المقاصد الشافية: ٢٧٣/٥.
[٨] ـ تهذيب اللغة: مادة (جنس).

قائمةٌ)، ويجوز تأنيثه مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث، فتقول: (كانت زيدٌ قائمٌ)، و(كان هندٌ قائمةٌ)، والأحسنُ ما بدأنا به، والله أعلم[١]، من ذلك أيضًا كسر لام الجر وباء الجر مجانسة لعملها، وهو الكسر، قال ابن إياز:" ومنها مجانسة العمل، كلام الجرِّ وبائه، فإنَّهما بُنيا على الكسرة لمجانسة عملهما[٢].

ث: المطابقة:

المطابقة في اللغة معناها الموافقة[٣]، وفي الاصطلاح معناها" ظاهرة من الظواهر التي تتجلى فيها علاقة الترابط النحوي بين العناصر اللُّغوية في الجملة من حيث تشاركُ جميع العناصر أو بعضها في خصائص معينة[٤]. وقد استعملها النَّحويون أيضًا في المواضع التي تقع فيها المشاكلة من ذلك قولُ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ):" قد تقدم أن (أنَّ) المفتوحة معمولة لما قبلها، وأن معناها التَّأكيد والتَّحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تُبنى عليه مطابقًا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين، ونحوهما ممّا معناه الثبوت والاستقرار؛ ليطّابق معنيا العامل والمعمول، ولا يتناقضا[٥].

ج: التَّوافق:

قال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ):" الواو والفاء والقاف كلمة تدلّ على ملاءمة الشيئين، منه الوفق: الموافقة، واتفق الشيئان: تقاربا وتلاءما[٦]، والملاءمة بين شيئين إيقاع المشاكلة بينهما؛ لذلك جاء في (لسان العرب):" المشاكلةُ الموافقةُ، والتشاكلُ مثلُه[٧]، وقد جمع ابن يعيش بين الألفاظ، المشاكلة والتوافق والمطابقة، في مسألة اختيار النَّصب في نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلّمته)، على إضمار فعل:" المختار في موضعين: أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية، وذلك لأنَّ العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعلٍ، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكر، نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلّمته)، إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها، ولا تختلف، وليس الغرض أن يكون فيها منصوب، قال الله تعالى: وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ [يس:٣٩] فرفع القمر ههنا؛ لأنّ قبله: وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ [يس:٣٧]، وهو مرفوع بالابتداء، وقال الله تعالى: كُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا [الإسراء:١٣]، فنصب (كلًّا)، لأنّ قبله فعلًا، وهو وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً [الإسراء:١٢]، وأضمر له فعلا نصبه به، ثمّ عطفها على الأولى لتشاكلهما في الفعلية، وإذا كان النَّصب من غير تقدم فعل جائزًا كان مع تقدّمه مختارًا، إذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقضٍ للمعنى[٨].

ح: **المحاذاة:**

قال الجوهري(ت٣٩٨هـ) في معنى المحاذاة:" حذاءُ الشيء إزاؤه، يقال: جلس بحذائِه، وحاذاه أي: صار بحذائه، واحتذى مثالَه أي: اقتدى به[٩]"، فالمعنى اللُّغوي للفظ المحاذاة ليس ببعيد عن معنى المشاكلة، وكذلك المعنى الاصطلاحي للفظ ليس ببعيد عن المعنى اللُّغوي له؛ إذ هو تحقيق نوع من المشاكلة في الكلام، جاء في كتاب (المزهر):" ومن سنن العرب المحاذاة، وذلك أن تجعل كلامًا بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه ولفظه، وإن كانا مختلفين... ومن هذا الباب قوله تعالى: إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا

---

[١] ـ شرح الجمل: ٢٧٩/١، وينظر: شرح التسهيل(لابن مالك): ١٦٧/١ـ١٦٩.
[٢] ـ المحصول في شرح الفصول: ٢٥٤/١.
[٣] ـ ينظر تهذيب اللغة: مادة (طبق).
[٤] ـ المطابقة النحوية في اللغة العربية: ٤٣.
[٥] ـ شرح المفصل: ٥٥٥/٤.
[٦] ـ المقاييس في اللغة: مادة (وفق).
[٧] ـ لسان العرب: مادة (شكل).
[٨] ـ المصدر نفسه: ٤٠٤/١ـ٤٠٥.
[٩] ـ الصحاح: مادة (حذو).

إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً [النساء:٩٠] فاللام التي في لسلّطهم جواب (لو)، ثم قال (فلقاتلوكم) فهذه حوذيت بتلك اللام وإلّا فالمعنى: لسلّطهم عليكم فقاتلوكم، ومثله لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ [النمل:٢١]، فهما لاما قسم، ثم قال لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ [النمل:٢١]، فليس ذا موضع قسم؛ لأنّه عذر للهدهد، فلم يكن ليقسم على الهدهد أن يأتي بعذر، لكنّه لما جاء به على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه، فكذا باب المحاذاة[١].

خ: الازدواج والاعتدال:

قال ابن منظور في معنى الازدواج:" وتزاوج القوم، وازدوجوا تزوج بعضهم بعضًا.... والمزاوجة والازدواج بمعنى، وازدوج الكلام وتزاوج أشبه بعضه بعضًا في السجع والوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى[٢]، أمّا الاعتدال؛ فقد قال ابن منظور فيه:" الاعتدال توسط بين حالين..... وكلّ ما تناسب فقد اعتدل[٣]، والتَّناسب التَّشاكل؛ لذلك يستعمل بعض النَّحويين المزاوجة والاعتدال بمعنى المشاكلة، قال ابن القيم(ت ٧٥١هـ) في جعل لفظ جواب الشرط ماضيًا إذا كان لفظ فعل الشرط ماضيًا، وقد جمع في هذا النَّص ألفاظ المشاكلة والازدواج والاعتدال: "قصدوا... تحسين اللفظ، ومشاكلة أوله لآخره، وازدواجه واعتدال أجزائه، فأتوا بالجزاء ماضيًا لهذه الحكمة، فإن لفظتي الشرط والجزاء كالأخوين الشقيقين[٤]

المطلب الثاني: ضوابط المشاكلة.

إنّ ظاهرة المشاكلة كثيرة الوقوع في اللُّغة العربية، غير أنَّ النَّحويين العرب في أثناء استقرائهم وتقصيهم لمواضع وقوعها استنبطوا بعضًا من الضوابط التي تحكم وقوعها، هي على النَّحو الآتي:

١. أن لا تؤدّي إلى لبس أو نقض للأصول الصحيحة:

تقوم العربية على أصول، لا يمكن تجاوزها، فإذا كان في تحقيق المشاكلة نقض للأصول لم يجز وقوع المشاكلة، وفي ذلك يقول الرماني(ت٣٨٤هـ):" وإنّما وجبَ أن يكون الإعرابُ في التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ به نظائره من تثنية الاسم وجمعه، إذ المشاكلة واجبة إذا لم يكن فيها إلباس، ولا نقض للأصول الصحيحة[٥]، من ذلك أنّ حرف الجرّ الباء بُني على الكسر ليشاكل عمله، وهو الجرّ، وعلامة الجر هي الكسرة، قال السيرافي:" فإن قال قائلٌ: فلم كسروا الباء، وفيها من العلّة الموجبة للفتح ما ذكرته في الحروف المفتوحة؟ قيل له: من قبل أنَّ الحروف التي ذكرناها غير عاملة عملاً يختص به، ولا يكون في غيره، والباء عاملة الجرّ، لا تكون إلّا فيه، فألزموها الكسر لمشاكلة موضعها من الجرّ[٦]، وعلى هذا كان حقُّ (لام) الأمر البناء على السكون؛ ليشاكل عملها، وهو الجزم، وعلامة الجزم الأصلية هي السكون، غير أنّ الذي منع من ذلك، أي من بنائها على السكون، الابتداء بها، ومعروف أنَّ من أصول العربية أن لا تبتدئ بساكن، يقول البعلي:" ولام الجزم مكسورة حملًا على مقابلتها، وهي لام الجرّ، والأصل في لام الأمر السكون؛ ليكون لفظها مشاكلًا لعملها، كما فُعل بباء الجرّ، ولكن منع من سكونها الابتداء بها، فإذا دخل الواو والفاء رُدّت إلى الأصل[٧].

٢. أن لا تؤدي إلى نقض المعنى أو فساده:

من المعلوم أنَّ أيَّ تركيبٍ لا بدّ أن يكون ذا معنًى وإلّا كان مجرّد أصوات، لا فائدة منها، لذلك قيل: إنّ المعنى" هو القصد الذي يقع به القول[٨]، ونُقِل عن أبي عليٍّ الفارسيِّ(ت ٣٧٧هـ) أنّه" هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول[٩]، لذلك تجب مراعاة

---

[١] ـ المزهر في علوم اللغة: ١/٣٣٩ـ٣٤٠، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥.
[٢] ـ لسان العرب: مادة (زوج).
[٣] ـ المصدر نفسه: مادة (عدل).
[٤] ـ بدائع الفوائد: ١/١٣١.
[٥] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ١/٧٥.
[٦] ـ المصدر نفسه: ١/١٦٠.
[٧] ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: ٢/٥٧١.
[٨] ـ الفروق في اللغة: ١٢٥.
[٩] ـ المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

المعنى إذا أُريدت المشاكلة بين شيئين، وفي ذلك يقول ابن يعيش في اختيار النصب في نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلّمته)، بإضمار فعل:" المختار في موضعين: أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية...، وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تَفسُد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه، سواءٌ ذكرت في الجملة الأُولى منصوبًا أو لم تذكر، نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلّمتُه)، إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها، ولا تختلف، وليس الغرض أن يكون فيها منصوبٌ، قال الله تعالى: وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ [يس:٣٩] فرفع القمر[١]ههنا لأنّ قبله: وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ [يس:٣٧]، وهو مرفوع بالابتداء، وقال الله تعالى: كُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا [الإسراء:١٣]، فنصب (كُلَّاً)، لأنّ قبله فعلًا، وهو وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً [الإسراء:١٢]، وأضمر له فعلا نصبه به، ثمّ عطفها على الأولى لتشاكلهما في الفعلية، وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزًا كان مع تقدّمه مختارًا، إذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى[٢].

ولأن في المشاكلة تناسقًا وانسجاما، ولا سيما ما يخصُّ المشاكلة بين لفظين كان الأجود يتشاكل اللفظان لفظًا ومعنى، وذلك كالعطف على معمول المصدر، لفظًا ومعنى، قال الخوارزمي(ت ٦١٧هـ) في اختيار النَّصب في نحو: (قام زيدٌ وعمرًا كلّمته):" قال المشرح إنّما يُختار النصب ها هنا، وهو أحد الموضعين توخيًّا للمشاكلة، وهذا لأنّ طرفي العطف بمنزلة طرفي التثنية، وطرفا التثنية يتشاكلان صورة ومعنى، فكذلك هذا[٣]

يقول ابن يعيش:" إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما أن تحمله على اللفظ، فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى، فإن كان المخفوض مفعولًا في المعنى نصبت المعطوف، وإن كان فاعلًا رفعته، فتقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو)، وإنْ شئتَ (وعمرًا)، فهو بمنزلة قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو)، وإنّما كان الوجه الجرّ؛ لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى كان مردودًا على الأول في معناه، وليس مشاكلًا في لفظه، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده[٤]

ومن ذلك أيضًا نعت النكرة بالنكرة، وإن كان النصب بالحال أولى لتطلب المعنى، في نحو قولنا: (مررتُ برجلٍ قائمٍ) إذا كان المرور به في حال القيام، إذ أجاز الخليل(ت١٧٥هـ) مجيء الحال من النكرة دون مسوّغ سوى المعنى، يقول سيبويه:" وزعم الخليل أنّ هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالًا، ولم يجعله وصفًا، ومثّل ذلك: (مررتُ برجلٍ قائمًا)، إذا جعلت المرور به في حال قيام[٥]، غير أنّ العرب هنا آثرت النعت، فتقول: (مررت برجلٍ قائمٍ)، طلبًا للمشاكلة في العلامة الإعرابية، إذ إنَّ المعنى لا يفسد، ففي كلٍّ من النعت والحال معنى الوصف، يقول السيرافي:" الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل، غير أنّ الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك: (جاءني رجلٌ راكبٌ)، معناه: جاءني رجلٌ راكبٌ في حال مجيئه، ولست تريد بيان رجل في حال إخبارك، وإذا قلت: (جاءني رجلٌ راكبًا) فذلك المعنى تريد، فكرهوا العدول عن لفظ مشاكل للفظ الأول إلى لفظ يخالفه لغير خلاف في المعنى، فلذلك آثروا الصفة في النكرة على الحال[٦].

وقد يجوز إفساد المعنى إيثارًا للمشاكلة، لما فيه من تناسقٍ وانسجام، لا سيما في المشاكلة بين علامات الإعراب، كما في قول بعض العرب: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، يقول ابن الفخار:" ثم اعلم أنَّ النكرة تجري على النكرة نعتًا وحالًا، والنعت أقوى لما فيه تناسب

---

[١] ـ وهي قراءة نافع(ت١٦٩هـ) وابن كثير(ت١٢٠هـ)، في حين قرأ الكوفيون، وابن عامر(ت١١٨هـ) بالنصب بإضمار فعل على الاشتغال. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها٢/٢١٦:، واتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الاربعة عشر: ٢/٤٠٠ـ٤٠١.

[٢] ـ شرح المفصل: ٢/٧٧ـ ٧٨، وينظر: الكتاب: ١/٨٨.

[٣] ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير): ١/٣٨٥ـ ٣٨٦.

[٤] ـ شرح المفصل: ٤/٨١.

[٥] ـ الكتاب: ٢/١١٢.

[٦] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٧/٤١، وينظر: شرح الجمل: ١/١٤٣.

اللفظين، وإذا كانوا يؤثرون ذلك مع فساد المعنى في نحو قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فأولى أن يؤثروه مع صحته[١]، غير أنَّ هذا الإفساد للمعنى لا يُسمح به إلّا إذا أُمن اللبس، قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ):" فخفض (خَرِب) لأنه نعت (ضبّ) في اللفظ المجاور له، وإنّما هو في المعنى لـ (الجُحْر)، ولا يُفعل مثلُ هذا إلّا إذا أُمن اللبس[٢].

٣. تقديم السماع على المشاكلة إذا تعارضا:

من معاني الفعل عارض في العربية (قابل)، قال ابن منظور:" عارضَ الشيءَ بالشيء معارضة قابله وعارضت كتابي بكتابه اي قابلته.... وفي الحديث أن جبريل كان يعارضه القرآن في كلّ سنة مرة، وأنه عارضه العام مرّتين، قال ابن الاثير: أي كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن، من المعارضة أي المقابلة[٣]، أمّا (تعارضَ) فهو مطاوع (عارض)، فتعارض الشيئين تقابلهما، أما التَّعارض في اصطلاح النَّحويين؛ فيعني:" أن تتعارض الأدلة المختلفة أو المتفقة ثمّ يتمّ المقابلة بينهما، وترجيح أحدهما عليه[٤].

من ذلك أنَّ السَّماع إذا تعارض مع القياس فلا شكّ أنَّ السَّماع أولى بالاتباع[٥]، وإذا تعارض كثرة الاستعمال مع قوة القياس قُدم ما كثر استعماله، قال السيوطي:" إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدّم ما كثر استعماله؛ ولذلك قُدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأنّ الأولى أكثر استعمالًا؛ ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية أقوى قياسًا[٦].

وإذا تعارض إيقاع المشاكلة مع كثرة الاستعمال كانت كثرة الاستعمال أولى بالتقديم، وإنْ كان إيقاعُ المشاكلة قويًّا بالقياس. يتجلّى ذلك في مسألة جواب الاستفهام، فالقياس يقتضي فيه أن يكون مشاكلًا لجملة الاستفهام، فإذا كانت جملة الاستفهام جملة فعلية كان الجواب جملة فعلية، طلبًا للمشاكلة، نحو قولنا: (نعم جاءَ زيدٌ)، جوابًا لمن سأل: (هل جاءَ زيدٌ؟)، وإذا كانت جملةً اسميةً كان الجواب جملة اسمية نحو قولنا: (نعم زيدٌ جاءَ)، جوابًا لـ:" من جاء؟" قال الزركشي(ت٧٩٤هـ):" أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل؛ ليكون وفق السائل، قال الله تعالى: قَالُواْ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنَّ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ [يوسف:٩٠]، و(أنا) في جوابه، عليه السلام، هو (أنت) في سؤالهم، قال: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُواْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُواْ وَأَنَاْ مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ [آل عمران:٨١]، فهذا أصله[٧]، وقال أيضًا:" الأصل في الجواب أن يكون مشاكلًا للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك[٨].

فإذا كان الفعل محذوفا في الجواب قُدر قبل الاسم، إذا كانت جملة الاستفهام مصدّرة بالفعل، ويُقدر بعد الاسم إذا كانت جملة الاستفهام مصدّرة باسم، وفي كلّ ذلك تحقيق للمشاكلة بين السؤال وجوابه، يقول ابن مالك:" ومثال إضمار فعل الفاعل المُجاب به استفهام ظاهر قولك: (نعم زيد) لمَن قال: (هل جاءَك أحدٌ؟)، ومثلُه قول الشاعر:

أَلا هَلْ أَتَى أمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسِلِي نَعَمْ خالدٌ إنْ لم تَعُقْهُ العَوَائِقُ

أرادَ: (نعم أتاها خالدٌ)، فمثل هذا لا يُرتاب في أن المجاب به مرفوعٌ بفعل مقدّر لأنَّه جوابُ جملةٍ، قُدم فيها الفعل، وحقّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب، فإن كانت جملة الاستفهام مؤخّرا فيها الفعل فحقّ المجاب به من جهة القياس أن يؤخّر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان[٩].

---

[١] ـ شرح الجمل: ١٤٣/١.
[٢] ـ شرح الكافية الشافية: ١١٦٧/٣.
[٣] ـ لسان العرب: مادة (عرض)، وينظر: الكليات: ٤٢٤.
[٤] ـ أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: ٤٨٦.
[٥] ـ ينظر: الخصائص: ١٧٧/١، والاقتراح في علم أصول النحو: ١٤٧
[٦] ـ الاقتراح في علم أصول النحو: ١٤٧.
[٧] ـ ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٣/٤.
[٨] ـ المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
[٩] ـ شرح التسهيل: ١٢٠/٢.

غير أن الاستعمال على خلاف ذلك، إذ يجاب بالفعل، وإن كان السؤال مصدّرًا بالاسم، وما جاء في القران الكريم خير مصداق على ذلك، يقول ابن مالك مكملًا ما ذكرَ:" هذا مقتضى النظر، لولا أن الاستعمال بخلافه، وذلك أنّ الاستفهام المقدّم فيه الاسم لا يجيء مكمّلًا إلّا والفعل فيه مقدّم على الاسم، كقوله تعالى: وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ [الزخرف:٩]، وكقوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُواْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ [المائدة: ٤]، وكقوله تعالى: وَضَرَبَ لَنَا مَثَلا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ)(قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ [يس: ٧٨-٧٩][١].

٤. أن لا يفصل فاصل بين اللفظتين المتشاكلتين:

في المشاكلة بين الألفاظ من جهة إعرابها تؤثر المجاورة بين اللَّفظين في تشاكلهما؛ إذ إنَّ في تحقق المشاكلة انسجامًا وتناسقًا صوتيًّا بين اللفظتين المتجاورتين، غير أنَّ المشاكلة تكون غير جائزةٍ؛ إذا فُقد شرطُ المجاورة المباشرة، وذلك بأن يفصل بين الفظتين فاصل، من ذلك:

أ: الفصل بين اسم (لا) النافية للجنس المبنيّ ونعته المفرد:

يجوز في النعت المفرد لاسم (لا) النافية للجنس المبني البناء، طلبًا للمشاكلة بين النعت ومنعوته، إذ إنّ النعت ومنعوته كالكلمة الواحدة، لشدة اتصال أحدهما بالآخر، فكأن (رجلَ ظريفَ) في نحو قولنا: (لا رجلَ ظريفَ في الدار) بأكمله تضمّن معنى (من)، وهو علة بناء اسم (لا) النافية للجنس، طبقًا لمذهب أغلب النَّحويين، يقول أبو حيان(ت٧٤٥هـ):" وعلة البناء كون الوصف من تمام اسم (لا)، واسم (لا) وجب له البناء لتضمنه معنى الاستغراق، وهذا من تمامه، فصارا كأنهما تضمنا معنى (من)؛ ألا ترى أن غير المبنيّ إذا كان مفتقرًا إلى مبنيّ ليُتمّه اكتسب منه البناء، كظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الظروف المبنيّة[٢]، وذهب بعض النَّحويين إلى أنَّ النَّعت في نحو: (لا رجلَ ظريفَ في الدَّار) أصله النَّصب، غير أنَّ التنوين حذف منه طلبًا للمشاكلة بين النعت ومنعوته، يقول أبو حيان:" وقد قيل يجوز أن يتبع بحذف التنوين، وتكون الفتحة إعرابًا، وحذف التنوين للمشاكلة، فعلى هذا يكون محمولًا على محلّه وعلى لفظه[٣]. غير أنَّه إذا فصل بين النعت ومنعوته هنا فاصل لم يجز البناء في النَّعت، بل جاز النَّصب والرفع، نحو: (لا رجل في الدار ظريفًا، وظريفٌ)[٤].

ب: المشاكلة بداعي الجوار في باب عطف النسق:

أجاز بعض النَّحويين المشاكلة بداعي الجوار في باب عطف نسق، ومن هنا ذهب بعضهم إلى أنَّ (المشركين) في قوله تعالى: مْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ [البينة:١]، جُرّ لمجاورته (الكتاب)، وحقّه الرفع عطفًا على (الذين)، قال أبو البركات الأنباري:" وجه الدليل أنَّه قال: (والمشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفًا على (الذين) فهو مرفوعٌ لأنَّه اسم (يكن)[٥]، من ذلك قول زهير بن أبي سلمى[٦]:

لَعِب الرّياحُ بِهَا وَغيّرَها بَعدي سوافي المُورِ والقطرِ

فقد جرّ (القطر) لمجاورته (المور)، مع أنه نعت لـ (سوافي) المرفوع على الفاعلية[٧].

وقد ضعف أبو حيان الحمل على الجوار في باب عطف النسق، وذلك لوجود فاصل، وهو حرف العطف، والحمل على الجوار يقتضي عدم الفصل بين اللفظتين المتجاورتين، يقول أبو حيان:" والفرق بينه وبين النعت كون الاسم في باب النعت تابعًا لِما قبله من

---

[١] ـ المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
[٢] ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٩٩/٥ـ٣٠٠
[٣] ـ المصدر نفسه: ٣٠٠/٥.
[٤] ـ ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤/٢.
[٥] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨٣.
[٦] ـ ديوانه: ١١٤.
[٧] ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٤/٤.

غير وساطة شيء، فهو أشدّ له مجاورة، بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعدت المجاورة[١].

المطلب الثالث: أنواع المشاكلة.

تنقسم المشاكلة إلى نوعين من حيث وجوب حصولها وجواز ذلك إلى:

أولًا: المشاكلة الواجبة: تكون المشاكلة واجبة في كثير من المواضع، لِما لها من أهمية في اللغة العربية، وثمة دواعٍ وأسباب تجعل منها واجبة، ولا بدّ منها:

١. المعنى:

قد يكون المعنى سببًا رئيسًا في وجوب تحقق المشاكلة في مواضع من العربية، إذ لا يكون ثمة معنى للكلام من دونها، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان وإن أورد لفظة المطابقة بدلًا من المشاكلة:" المطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، ومن دونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعضٍ، ويصبح المعنى عسير المنال[٢]، ومن المواضع التي تجب فيها المشاكلة لأجل المعنى: ومن هذه المواضع:

أ: المشاكلة بين المبتدأ وخبره:

إذا أُريد تأليف جملة اسمية فلا بدّ من وجود المشاكلة بين المبتدأ وخبره إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، ومن المعلوم أنَّ أيّ تركيبٍ لا بدّ أن يكون ذا معنًى، وإلّا كان مجرّد أصوات، لا فائدة منها، ومن أجل صحة المعنى في الجملة الاسمية تجب مشاكلة الخبر للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث[٣]، نحو: (زيدٌ منطلق، والزيدان منطلقان، والزيدون منطلقون، وزيدٌ منطلقٌ، وهند منطلقةٌ)، فإن لم تحدث المشاكلة بين الطرفين المكونين للجملة الاسمية، كقولنا: (زيد منطلقان، و زيد منطلقون، والزيدان منطلق، والزيدان منطلقون، والزيدون منطلق، والزيدون منطلقان، وزيدٌ منطلقة، وهند منطلقٌ) كان الكلام عبثًا ولا فائدة فيه، ومجرّد أصوات لا معنى لها[٤].

غير أنه إذا أُريد المعنى، جاز حينئذٍ عدم المشاكلة في اللفظ، يقول الرضي:" وقد يقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا [مريم:٨٢]، وقوله تعالى: وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا [الكهف:٥٠]، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد" [٥]، وفي قوله تعالى: هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الْحَمِيمُ [الحج:١٩]، أخبر عن المثنى (هذان) بضمير الجمع، في قوله (اختصموا)[٦]، وفي قوله تعالى: وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ [الحجرات:٩] أخبر عن المثنى (طائفتان) بضمير الجمع في قوله (اقتتلوا) حملًا على المعنى؛ لأن الطائفة بمعنى القوم، والقوم مجموعة من الأفراد[٧]، وفي قوله تعالى: قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاء وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا [الكهف:٩٨] أخبر عن المبتدأ المذكر (هذا) بالمؤنث (رحمة)؛ لأنَّ الرحمة بمعنى الرُّحم فحمل الخبر على المعنى[٨]، وفي قوله تعالى: بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ [القيامة:١٤] قيل: إنَّ الإنسان هنا بمعنى النَّفس، والنفس مؤنثة، لذا أخبر عنه بمؤنث، وهو (بصيرة)،

---

[١] ـ تذكرة النحاة: ٣٤٦ـ٣٤٧

[٢] ـ اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١١.

[٣] ينظر: الفوائد والقواعد: ١٦٠

[٤] المصدر نفسه: والصفحة نفسها

[٥] ـ شرح الرضي على الكافية: ٣٦٢/٣.

[٦] ـ تفسير الجلالين: ٤٤٢.

[٧] ـ ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: ١٠٣٧.

[٨] ـ ينظر: شرح المفصل: ١٨٢/٥.

وقيل: إنَّ (بصيرة) معناها (شاهد)[١]، وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، وبالعكس، فتجوز المخالفة بينهما، فمن الأول قوله تعالى: وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ [الأعراف:٥٦]، فقد أخبر عن اسم (إنَّ) (رحمة) المؤنث بـ (قريب) المذكر؛ لاكتساب اسم (إنَّ) التذكير من المضاف إليه المذكر، وهو لفظ الجلالة (الله)[٢]، ومن الثاني قوله تعالى: كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ [آل عمران:١٨٥]، فقد أخبر عن المبتدأ (كلّ) المذكر بـ (ذائقة) المؤنث؛ لاكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه المؤنث، وهو (نفس)[٣]. وقد يكون الخبر مصدرًا، فحينئذٍ لا يجوز تثنيته أو جمعه، وإن كان المبتدأ كذلك، نحو قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ [الأنبياء:٣٠]، فقد حمل مجيء خبر كان مفردًا، مع أن اسمها مثنى، وهو ضمير التثنية، على وقوعه مصدرًا[٤].

ب:المشاكلة بين العدد القليل ومعدوده:

تنقسم الأعداد في العربية إلى أعداد تدلّ على القلّة، وأعداد تدلّ على الكثرة، والأعداد الدالّة على القلةّ، هي ثلاثة إلى عشرة، والأعداد الدالّة على الكثرة هي ما فوق العشرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنقسم صيغ جموع التكسير في العربية إلى صيغ جموع دالّة على القلّة، وأخرى دالة على الكثرة.

وحكم مميّز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة أن يكون جمعًا مجرورًا، ولمّا كانت هذه الأعداد تتصف بالقلّة كان القياس أن تضافَ إلى ما يشاكلُها في الدلالةِ، وما يشاكلها في الدلالة هي الصيغ الدالّة على القلّة، يقول أبو علي الفارسي:" فكما أجروها مجرى الآحاد[٥]في ذلك[٦]، كذلك أجروها مجراها أن بُيّنت الأعداد بها، وحسّن ذلك موافقتها للعدد المبين في القلة، وهم ممّا يحافظون على المشاكلة، ويراعونها[٧]، ويقول ابن يعيش:" قد تقدم أن العشرة فما دونها جمع قلة، فوجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلة، وذلك من قبل أن العدد عددان، قليل وكثير، فالقليل العشرة فما دونها إلى الثلاثة، والجمع جمعان أيضا جمع قليل وجمع كثير، فلمّا أريد إضافة أدنى العدد إلى نوع المعدود تبيينا له، أضيف إلى الجمع القليل ليشاكله ويطابق معناه في العدد؛ لأنّ التفسير يكون على حسب المفسر[٨]، وقال ابن الخباز:" وهذه الأعداد تضاف إلى جموع القلة؛ ليُفسّر بها، كقولك: ثلاثة أكلبٍ وأربعة أجمالٍ وخمسة أحمرة، وستة غلمة، وسبعة عَمْرينَ، وثماني هنداتٍ، وإنّما أضيفت لأن حذف التنوين أخف عليهم، وبينت بجمع القلة لأنّ الآحاد أقلّ الأعداد، فبُينت بما يشاكلها[٩].

ج: المشاكلة بين (أنّ) الثقيلة و(أنْ) الخفيفة و(أنْ) الناصبة وبين الفعل الداخل على كلّ واحد منها:

تدلُ (أنّ) المفتوحة الهمزة، مشدّدةً كانت أو مخفّفةً على التوكيد، ويشترط في الفعل الداخل عليهما أن يكون دالًّا على ثبات الشيء واستقراره؛ إذ في ذلك تحقيق للمشاكلة بينهما من جهة المعنى، نحو قوله تعالى: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَات وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ [التوبة:٣٦]، وقوله تعالى: إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي

---

[١] ـ إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج): ٦١٩/٢.
[٢] ـ ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٧.
[٣] ـ المذكر والمؤنث: ٦٣.
[٤] ـ ينظر: معاني القرآن: ٣١٦/٣
[٥] ـ أي صيغ جموع القلة.
[٦] ـ أي في جواز تصغيرها.
[٧] ـ المسائل الشيرازيات: ٣٠٤/٢.
[٨] ـ شرح المفصل: ١٩/٦.
[٩] ـ الغرة المخفية: ٥٦٢/٢.

الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [المزمل:٢٠].

أمّا (أنْ) الناصبة للمضارع التي تدلُّ على المستقبل فيشترط في الأفعال التي تدخل عليها أن تكون دالّة على التردّد والطمع والإشفاق، وفي ذلك تحقيق للمشاكلة بين معناها ومعنى هذه الأفعال، قال تعالى: أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ [المعارج:٣٨]، يقول السخاوي(ت ٦٤٣هـ):" يشترط أن يكون الفعل الداخل على (أنّ) فعل ثبات واستقرار واستيقان ليكون مشاكلًا لمعناها الذي هو التأكيد والتحقيق، إذ لا معنى للتأكيد والتحقيق أكثر من استقرار الشيء وثباته، فلذلك اختصت بأفعال دالّة على الاستقرار والثبات، ولا تخرج المخفّفة عن ذلك؛ لأنّها هي الثقيلة. وأمّا الناصبة للفعل فإنّما يدخل عليها من الأفعال ما يشاكل معناها أيضا، وذلك أفعال التردّد، نحو: أطمع وأرجو وأخاف. وإنّما كانت (أن) الناصبة لائقة بهذه الأفعال، وكانت هذه الأفعال في معناها من أجل أنّها إنّما تأتي للاستقبال، والاستقبال لم يقع بعد، وكذلك الأفعال التي تؤذن بالتردّد وعدم الاستقرار لم تقع بعد، فكانت هذه الأفعال مشاكلة؛ لأنّ الناصبة مجامعة لها في المجيء لما يقع بعدُ، ولم يُعلم كيف يكون حاله في الوقوع.... كذلك المخففة قال الله، عزّ، وجلّ: أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا [طه:٨٩]، و(يرون) بمعنى يعملون، قال عزّ، وجلّ: فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ [الشعراء:٨٢]،فهذه الناصبة للفعل، والفعل الداخل عليها من معناها، وقال عزّ، وجلّ: قَالا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَى [طه:٤٥][١].

ولأنَّ أفعال الظن والحسبان قد تدلُّ على الشك تارة، واليقين تارة أخرى جاز دخولها على المشدّدة والمخفّفة إذا أُريد بها اليقين، وجاز أيضا دخولها على (أنْ) الناصبة للمضارع إذا أريد بها الشك، قال السَّخاوي:" ويدخل عليهما جميعا فعل الظن والحسبان كما قال عز وجل: قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى [المائدة:٧١] بالرفع والنصب، لأن الظانّ قد يكون كالمتيقن لغلبة ظنه، فتكون بمنزلة فعل العلم فتكون المخففة من الثقيلة، وقد تكون شاكًّا متردّدًا فتكون الناصبة[٢].

٢. إجراء الباب على سنن واحد:

من سمات العربية أنَّها تجري بابًا من أبوابها على سننٍ واحدٍ، طردًا له، وجعله على وتيرة واحدة، وإن كان في ذلك خروج عن الأصل، مثال ذلك أنَّ الأصل في ضمير الفصل أن يأتي بين المبتدأ والخبر، المعرفتين، والغرض منه إرادة" الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر، وليس بنعت[٣]، وذلك نحو: (زيدٌ هو الشاعرُ)، فمنعًا من التَّوهم بأنّ (الشاعر) نعت أُوتي بالضمير (هو) إيذانًا بأن (الشاعر) خبر، وهذه العلة قد تُنتفى، كقولنا:" كان زيدٌ هو الناجحَ"، فمحالٌ أن يكون (الناجح) نعت لاسم كان، غير أنَّه جيء بضمير الفصل (هو) إجراءًا لباب المبتدأ والخبر وما أصله ذلك على طريقة واحدة، وفي ذلك طرد للباب، وجعله على وتيرةٍ واحدةٍ[٤].

من ذلك أيضًا حذف الواو من (يَعِد) لوقوعه بين الياء والكسرة، وهذا الحكم اطّرد في المضارع بأحواله الأربعة، وهي (تَعِد ونَعِد وأَعِد)، إجراءً للباب على سنن واحد[٥].

وممَا يجعل المشاكلة واجبةً المشاكلةَ بين أجزاء الباب الواحد، جعلًا له على سننٍ واحدٍ، من ذلك:

أ: المشاكلة بين الفعل المضارع والفعل الماضي:

الأصل في الأفعال عند البصريين البناء، وأعرب المضارع عندهم لمشابهته الاسم من جهة:

أ: أنه يكون شائعًا ثم يتخصص، بدخول السين وسوف، وكذلك الاسم يكون شائعًا، ثمّ يتخصص بدخول (ال) عليه.

---

[١] ـ المفضل في شرح المفصل: ١٨٤.
[٢] ـ المصدر نفسه: ١٨٤.
[٣] ـ شرح المفصل: ٣٢٩/٢.
[٤] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧٥/٢.
[٥] ـ ينظر: شرح المفصل: ٣٣١/٢.

ب: أن لام الابتداء تدخل عليه، كما تدخل على الاسم، نحو: (إن زيدًا ليقرأ ولقارئٌ).

ت: وأنه يقع مواقع الأسماء ويؤدّي معانيها، فنقول: (زيدٌ يضربُ)، كما نقول: (زيدٌ ضارب)[١].

وأمّا الماضي فهو مبنيٌّ، إذ إنَّه يشابه الاسم من جهة واحدة وهو وقوعه مواقع الأسماء، فمشابهته للاسم مشابهة ناقصة، لذلك بقي مبنيًّا، غير أنَه بني على الحركة" لمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: (برجلٍ ضربَ)، أي ضارب، فالمضارع لمّا شابهه المشابهة التامة استحق الإعراب، وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة[٢]، واختير الفتح علامة لبنائه لخفتها، يقول ابن يعيش:" فإن قيل: ولمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ والكسر، والفتح أخفّ، فوجب استعماله[٣].

وإذا أسند الماضي إلى ضمير رفع متحرك، كنون الإناث وجب بناؤه على السكون، وذلك كراهة توالي أربعة متحركات في الكلمة الواحدة؛ إذ إنَّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، نحو: (الطالباتُ نجحن)، أما المضارع فإذا اتصلت به نون الإناث" أعادته مبنيًّا على حاله الأول من البناء على السكون، وإن كانت العلة الموجبة للإعراب وهي المضارعة قائمة موجودة، حملًا له على الماضي[٤]، فعلة بناء المضارع على السكون حين اتصال النون به هو طلب مشاكلة الماضي، إجراء للباب على سنن واحد، قال أبو البركات الأنباري:" وإنّما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامَهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبوابُ على سننٍ واحدٍ، ألا ترى أنَّهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتَّصل به ضميرُ جماعةِ النسوة، نحو: (تضربْن)[٥].

ب: المشاكلة بين (عشر) من (اثنا عشر) وسائر أخواتها في البناء:

حكم الأعداد المركبة من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) البناء على فتح الجزأين أيّ الصدر والعجز، وذلك لطروء ما يوجب بناءهما، فأمّا الاسم الأول نحو (أحد) من (أحد عشر) فقد بُني لأنه بعد تركبه مع الاسم الثاني وصيرورته معه بمنزلة اسم واحد صار بمنزلة بعض الكلمة، أما الاسم الثاني، وهو (عشر) فقد بني لأنّه تضمّن معنى الحرف، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش:" اعلم أنَّ التَّركيب على ضربين، تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا التَّركيب من جهة اللفظ فقط ... نحو (أحد عشر) وبابه، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا، وذلك لأنَّ الاسم الثاني قد تضمّن معنى الحرف، ألا ترى أنَّ الأصل في (أحد عشر) (أحد وعشرة)؟ فحذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها، ألا ترى أنَّ المراد (أحد وعشرة)؟ فـ (عشرة) عدة معلومة، أُضيفت إلى العدد الأول، فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان، كلُّ واحد منهما منفرد بشيء من المعنى، فلمّا كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني، وبُني لذلك، وبُني الاسم الأول لأنّه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها.[٦].

ويستثنى من هذه الأعداد (اثنا عشر)، إذ إنّ صدره معرب إعراب المثنى، بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًّا، وعلة إعراب هذا العدد دون سائر الأعداد المركبة هو انتفاء علة البناء المذكورة فيه، وذلك أن (عشر) من (اثني عشر) بمنزلة نون المثنى، أي إن نون المثنى في (اثنين) حذفت لسد (عشر) مسدّها، يقول أبو علي الفارسي:" إنَّه أعرب من بين ما أشبهه من الأعداد لأن (اثني عشر) بمنزلة النون، وليس (عشر) معه بمنزلته مع سائر الأعداد الذي يشبه ممّا ضمّ (عشر) فيه إلى ما قبله وبني معه" [٧]، ولتوضيح ذلك نقول: إنَّ وجود التنوين في الأسماء المتمكنة، ووجود تنوين المقابلة في الاسم المجموع جمعا مؤنثًا سالمًا، ووجود النون في الاسم المثنى وجمع المذكر السالم دليل على تمام الاسم[٨]، وإذا كان (عشر) قائم مقام النون فإن ذلك يعني أنَّ (اثني عشر) هو (اثنان)، وهذا يعني انتفاء علة البناء، وذلك أنّنا ذكرنا أنَّ علة بناء الصدر من العدد المركّب هو صيرورته جزءا من كلمة، وبقاء ما قام مقام النون

---

[١] ـ ينظر: الكتاب ١/ ١٤ـ١٥، و المقتصد في شرح رسالة الإيضاح:: ٣٢٧/٢ـ٣٢٨..

[٢] ـ شرح الرضي على الكافية: ١٤/٤.

[٣] ـ شرح المفصل: ٢٠٨/٤.

[٤] ـ شرح الرضي على الكافية: ١٤/٤.

[٥] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨.

[٦] ـ شرح المفصل: ١٤٤/٣.

[٧] ـ المسائل الحلبيات: ٣٠٨.

[٨] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦/١ و٥٩/٢.

دليل على تمام الكلمة وعدم صيرورته جزءا من كلمة أخرى، قال الرضي(ت ٦٨٦هـ):" وإنَّما أعرب عند الجمهور الصدر منه لأنَّه عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني، وكون الإعراب، لو أُعرب، كالحاصل في وسط الكلمة، ما أوجب كونَها كالمعدوم، وذلك أنّهم لما أرادوا مزج الاسمين بعد حذف الواو المؤذن بالانفصال، ووجب[١] حذف النون أيضا؛ لأنّها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو (يا زيدان) و(يا زيدون) و(لا مسلمَينِ و(لا مسلمِينَ) مع ثبوت النون، فقام (عشر) بعد حذف النون مقامها وسدّ مسدّها، والنون بعد الألف والواو في (مسلمان) و(مسلمون) لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة؛ لأنّها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الإعراب قبل النون في المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار (اثنا عشر) ك (اثنان)[٢].

أما عشر فإذا كان من حقه الإعراب فلا يجوز فيه إلّا أنَّ يكون مضافًا إليه على حدِّ إضافة الصدر إلى العجز في الأسماء المركبة تركيبا مزجيا، مثل (بعلبك وحضرموت ومعد يكرب)، وهي إضافة لفظية لا معنوية[٣]، وإذا كان البناء من حقه كان الأولى أن يكون مبنيا على الكسر؛ لأنَّه قام مقام النون المكسورة، غير أنَّ العرب آثرت بناءه على الفتح تحقيقا للمشاكلة بينه وبين نظائره في (أحد عشر ... تسعة عشر)، قال أبو علي الفارسي:" فإن قلت كيف فتح (عشرة) من (اثني عشر) فبني ولم يعرب؟ فإنَّ القول في ذلك إنَّه لو أعرب لم يخل إعرابه من أحد أمرين، إمّا أن يضاف الأول إليه، أو بأن يجعل الأول معه بمنزلة اسم واحد، نحو (بعلبك)، فلم تستقم الإضافة من حيث لم يكن المعنى عليه، ألا ترى أنّه ليس يراد اثنان لعشرة ولا اثنان من عشرة، وإنّما المعنى اثنان وعشرة، فلما كان المعنى على هذا لم يكن للإضافة فيه وجه... ولم يجز أيضا أن تجعل عشر مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، نحو (حضرموت) لأنَّ سائر أمثاله على خلاف ذلك، فكأنهم كرهوا إخراج هذا الاسم عن حال نظائره وما هي عليه؛ لأنَّ من كلامهم أن يشاكلوا بين الأشياء المشتبهة[٤]، وقال عبد القاهر الجرجاني:" وأمَّا الاسم الثاني في (اثنا عشر) فإنما بُني لأنّه عاقب النون في (اثنين)، وقام مقامها، ولم يُبن على الكسرة، وإن كان حركة النون إياها، ليكون كأخواته[٥].

٣. جعل الألفاظ على نسق واحد:

المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه:

في العربية مواضع يجب فيها أن تتشاكل فيها العناصر، ويتجلّى ذلك في باب العطف، إذ الأصل في المتعاطفين أن يتشاكلا، وذلك" لأنَّ العطف مبنيٌّ على التشاكل[٦]، فيعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، والجمل على الجملة، يقول ابن يعيش:" واعلم أنّ العطف على ثلاثة أضرب: عطف اسم على اسم، إذا اشتركا في الحال، كقولك: (قام زيدٌ وعمرٌو)، ولو قيل: (مات زيدٌ والشمس) لم يصحَّ؛ لأنَّ الموت لا يكون من الشمس، وعطف فعل على فعل إذا اشتركا في الزمان، كقولك: (قام زيدٌ وقعد)، ولو قلت: (يقعد) لم يجز لاختلاف الزمانين، وعطف جملة على جملةٍ، نحو: (قام زيد وخرج عمرٌو)، و(زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهب)[٧].

ويجوز" عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، إذا سهل تأولهما بفعلين، أو اسمين، فمن عطف الفعل قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ [الملك:١٩]، وقوله تعالى: وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا [العاديات: ٤.١]، ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ [الانعام ٩٥][٨]؛ لذلك يلزم تقدير (أنْ) قبل كل مضارع منصوب بعد حرف عطف، مسبوق بمصدر صريح، ففضلًا على أنَّه لا بدّ من عاملٍ يعمل النصب في الفعل المضارع، يؤدي تقدير (أن) إلى التشاكل بين

---

[١] ـ لعل الواو في (وجب) زائدة؛ لأن قوله: (وجب حذف النون...) يقتضي أن يكون جواب (لما).
[٢] شرح الرضي على الكافية:١٣٨/٣
[٣] ـ ينظر: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح: ٣٢٢/٢-٣٢٣..
[٤] ـ المسائل الحلبيات ٣١٦-٣١٨.
[٥] ـ المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ٣٦/٢
[٦] ـ المحصول في شرح الفصول ٢٣٠/١.
[٧] ـ شرح المفصل: ٥/٥.
[٨] ـ شرح التسهيل(لابن مالك): ٣٨٣/٣.

المعطوف والمعطوف عليه؛ إذ إنّ (أن) حرف مصدري، يؤول مع ما بعده بمصدرٍ، قال الشّاطبي:" وإنَّما لزمت (أن) هنا لأجل المشاكلة من حيث كان الفعل لا يعطف على الاسم إلّا إذا كان الاسم مشاكلا للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، فإنْ لم يكن مشاكلا فلا بدّ من ردّ الفعل إلى الاسم، وذلك مع تقدير (أنْ)[١]، من ذلك قول الشاعر[٢]:

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشّفوفِ

وقول الشاعر[٣]: إنِّي وَقَتْلي سُلَيْكًا ثُمَّ أعْقِلَهُ كالثّورِ لمّا عَافَتِ البَقَرُ

و قول الشاعر[٤]: وَلَوْلا رجالٌ من رزامٍ أعزّةٍ وآلِ سليمٍ أو أسوءَك علقمَا

٤. جعل النظيرين على سنن واحد:

المشاكلة بين ما يسند إليه الفعل المضارع من ألف التثنية وواو الجماعة والاسم المثنى والمجموع:

النّظير في اللُّغة هو المثل، قال ابن منظور:" النظير: المِثْل، وقيل المِثْل في كلِّ شيء[٥]، وفي الاصطلاح هو" الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل[٦]، ومن المحدثين من ذكر أنَّ حمل النَّظير على النَّظير" معناه إجراؤه مجرى نظيره، باعتبار جامع بينهما، كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل باعتبار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال[٧].

ومن عادة العرب في كلامهم حمل الشيء على نظيره، كتصغيرهم (أفعل) التَّعجب، وهو فعل، لشبهه لفظًا بـ (أفعل) التَّفضيل، وكقولهم في مضارع الفعل (أبى) (يأبى)، على وزن (يفعَل)، والقياس أن يكون (يأبي)، على وزن (يفعِل)، مثل: (أتى يأتي)، غير أنهم حملوه على (يمنع)؛ لاتفاقهما معنى.

ولعلّ من أسباب المشاكلة جعل النظيرين على سننٍ واحدٍ، وهو ما يتجلى في الضميرين ألف التثنية وواو الجماعة، اللذين هما نظيرا الاسم المثنى والاسم المجموع، الظاهرين، يقول ابن يعيش في أن (الألف) في (يفعلان)، والواو في (يفعلون) اسمين، وأن التثنية والجمع للفاعل، وليس للفعل:" التثنية في قولك: (يفعلان) والجمع في قولك: (يفعلون)، إنّما هي للفاعل، لا للفعل، والألف في قولك: (يضربان) اسم، وليست كالألف في (الزيدان)؛ لأن الألف في (الزيدان) حرف، وهي في (يضربان) اسم، وكذلك (الواو) في (يضربون) ونحوه إنّما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في (الزيدون)؛ لأنّ (الواو) في الزيدون حرف، وهي في (يضربون) اسم[٨].

ولأجل إيقاع المشاكلة بين النظيرين، الاسم الضمير والاسم الظاهر، يلحق الفعل المضارع المرفوع حين إسناده لألف التثنية وواو الجمع نون، وذلك لجعله مشاكلًا لنظيره الاسم المثنى الذي تلحقه بعد ألف التثنية نون، وبعد واو الجمع نون أيضًا، وقد جعلت هذه النون علامة للإعراب بدل الضمة لاشتغال محل الإعراب بحركة مناسبة للألف، وهي الفتحة، وحركة مناسبة للواو، وهي الضمّة، وحركة مناسبة للياء، وهي الكسرة، يقول الرضي:" وإنّما خصّ هذا الإبدالُ بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء دون نحو: يدعو ويرمي ويخشى، والقاضي وغلامي، وإن كان الإعراب في جميعها مقدرًا لمانع، مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف (يضربان) مشابهًا لألف (ضاربان)، وواو (يضربون) مشابهًا لواو (ضاربون)، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف، وحُمل الياء في تفعلين على أخويه الألف والواو في لحاق النون بهما[٩].

---

[١] ـ المقاصد الشافية: ٨٩/٦.
[٢] ـ البيت لميسون بنت بحدل، ينظر الكتاب: ٤٥/٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٣/١.
[٣] ـ البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، ينظر: شرح بن عقيل: ١٨/٤.
[٤] ـ الحصين بن الحمام المري، ينظر: شرح اختيارات المفضل: ٣٣٤.
[٥] ـ لسان العرب: مادة (نظر).
[٦] ـ الحدود في النحو(للرماني): ٤١.
[٧] ـ ظاهرة قياس الحمل: ٣٢٦، وينظر: محيط المحيط: ٤٩٥.
[٨] ـ شرح المفصل: ٢١١/٤ـ٢١٢.
[٩] ـ شرح الرضي على الكافية: ٢٤/٤.

وذهب الرماني إلى أنَّ المضارع المرفوع المسند لألف التثنية وواو الجمع أُعربَ بالحرف، وهو النون، لإيقاع المشاكلة بينه وبين الاسم المثنى، والمجموع جمع مذكر سالما، اللذين يعربان بالحرف، قال الرماني:" وإنّما وجبَ أن يكون الإعرابُ في التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ به نظائره من تثنية الاسم وجمعه، إذ المشاكلة واجبة إذا لم يكن فيها إلباس، ولا نقض للأصول الصحيحة[١].

٥. كون اللفظين كالشيء الواحد:

المشاكلة بين النعت ومنعوته:

في العربية قد تكون لفظتان بمنزلة لفظٍ واحدٍ، فيجري عليهما حكم اللفظ الواحد، فحرف الجر لا يجوز حذفه مع الاسم الظاهر قياسًا، إلّا فيما كثر استعماله؛ وذلك لأنَّه مع الاسم المجرور بمنزلة الكلمة الواحدة، التي لا يجوز حذف حرف منها، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ):" وليس كلّ جارّ يضمر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمّ قبُح ولكنّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج[٢]، والفعل الماضي يُعدل من بنائه على الفتح إلى بنائه على السكون، حين اتصاله بضمير رفع متحرك، وذلك لأن الفعل مع فاعلة بمنزلة اللفظ الواحد، الذي لا يجوز فيه توالي أربعة متحركات[٣].

وقد يكون اللفظان شيئًا واحدًا من جهة المعنى، فيكون ذلك سببًا في المشاكلة بينهما، كالمنعوت ونعته؛ إذ تجب مشاكلة النعت لمنعوته في أمورٍ عديدةٍ ، قال السيرافي في وجوب مشاكلة النعت لمنعوته تذكيرًا وتأنيثًا:" والفرق بين جواز بدل المكني من المضمر ومن الظاهر وبطلان التوكيد والصفة بالمكني من الظاهر أنَّ الصفة تطلب المشاكلة بينها وبين الموصوف في التعريف والتنكير، والبدل ليس يطلب ذلك[٤]، والمشاكلة بين النعت ومنعوته تكون في أمورٍ كثيرةٍ غير التعريف والتنكير، قال ابن يعيش:" إنّ الصفة تابعة للموصوف في أحواله، وجملتها عشرة أشياء، رفعه ونصبه وخفضه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتنكيره وتعريفه، وتذكيره وتأنيثه، إن كان الاسم الأول الموصوف مرفوعًا فنعتُه مرفوع، وإن كان منصوبًا فنعته منصوب، وإن كان مخفوضًا فنعته مخفوض، وكذلك سائر الأحوال، تقول: (هذا رجلٌ عاقلٌ، ورأيت رجلًا عاقلًا، ومررتُ برجلٍ عاقلٍ)، فقد ترى كيف تبعت الصفة الموصوف في إعرابه وإفراده وتذكيره وتنكيره [٥].

وما يستدعي المشاكلة بينهما أنَّهما بمنزلة شيءٍ واحدٍ، يقول ابن يعيش:" وإنّما وجب للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قبل أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت، وإنّما قلنا إنَّهما كالشيء الواحد من قبل أنَّ النعت يُخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخصّ منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخصّ من نوع المنعوت وحده.... ألا ترى أنَّك إذا قلت: (مررت برجل) فهو من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجل، وإذا قلت: (مررت برجل ظريف) فهو من الرجال الظرفاء الذين كلّ واحد منهم رجل ظريف، فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف، كما أنّ الرجال جملة لرجل، فرجل ظريف جزء للرجال الظرفاء، وهو أخصّ من رجل، ألا ترى أن كلّ رجل ظريف رجل، وليس كلّ رجل رجلا ظريفا[٦].

غير أنَّ المشاكلة اللفظية بين النعت والمنعوت فيما ذُكِرَ قد لا تكون مطردة، فمن جهة الإعراب قد لا يجري النعت على منعوته باللفظ، إذ يجري على موضعه الأصلي، وهو ما يُعرفُ بالحمل على الموضع، كقوله تعالى: أَهَؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لاَ يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ [الأعراف:٥٩]، إذ يجوز في (غير) أن تكون نعتًا لـ (إله)، قال الفراء (ت ٢٠٧هـ):" تجعل (غير) نعتًا، وقد يرفع، يجعل تابعًا للتأويل في (إله)؛ ألا ترى أنَّ (الإله) لو نزعت منه (من) كان رفعًا[٧]، وقال

---

[١] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٧٥/١.
[٢] ـ الكتاب: ١٦٣/٢.
[٣] ـ ينظر: المرتجل: ٨.
[٤] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١٠٧/٩، وينظر: المفصل في علم العربية: ١١٩، والتوطئة: ١٦٩.
[٥] ـ شرح المفصل: ٢٤٤/٢.
[٦] ـ المصدر نفسه: ٢٤٤/٢، وينظر: شرح قطر الندى: ٣٩٠.
[٧] ـ معاني القرآن: ٣٨٢/١.

المبرد(ت ٢٨٥هـ):" إن شئت كان (غيره) استثناء، وإن شئت كان نعتًا على الموضع، وإنّما كان هو الوجه، عنده؛ لأن (من) زائدة لم تحدث في المعنى شيئًا[١].

ومن الحمل على الموضع نعت ما يضاف إليه المصدر من معمولاته، نحو قول لبيد[٢]:

حَتّى تهجّرَ فِي الرواحِ وَهَاجها طلبَ المعقّبِ حَقَّه المَظْلومُ

فقد أضيف المصدر إلى (طلب) إلى فاعله (المعقب)، الذي نُعت بـ (مظلوم)، المرفوع حملًا على الموضع.

وقد يرد النعت محمولًا على الموضع، في باب (إنّ)، إذ أجاز الفراء والزجاج(ت ٣١١هـ) أن يجري النعت على محلّ اسم (إنَّ)، فيكون مرفوعًا، قال الفراء في قوله تعالى: قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ [سبأ:٤٨]:" وقوله: علّام الغيوب، رفعت (علام) وهو الوجه؛ لأنّ النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في (إنَّ)، يقولون: إنّ أخاك قائمٌ الظريفُ، ولو نصبوا كان وجهًا[٣]، وقال الزجاج:" ومن رفع (علام الغيوب) فعلى وجهين، أحدُهما أن يكون صفة على موضع (إنّ ربّي)؛ لأنّ تأويله: قلْ ربّي علّامُ الغيوبِ يقذفُ بالحقِّ، و(إنّ) مؤكدة، ويجوز الرفع على البدل ممّا في تقذف[٤].

وأمّا من جهة التعريف والتنكير فقد أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة، قال الرضي:" أجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذمّ استشهادا بقوله تعالى: وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)(الَّذِي جَمَعَ مَالا وَعَدَّدَهُ [الهمزة: ٢.١][٥]، ومثل الآية التي أوردها الرضي قوله تعالى: أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ)(مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ)(الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ [ق:٢٤.٢٦]،، فقد أجاز ابن عطية(ت٥٤٦هـ) أن يكون (الذي) نعتًا لـ (كفار) لتخصّصه بما بعده من أوصاف ونعوت، يقول ابن عطية:" وقوله تعالى: (الذي جعلَ) يحتمل أن يكون (الذي) بدلًا من كفار، ويُحتمل أن يكون صفة له من حيث تخصّص (كفّار) بالأشياء المذكورة، فجاز وصفه بهذه المعرفة[٦].

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون مردودٌ عند الجمهور؛ لعدم المشاكلة بين النعت ومنعوته، فضلًا عن أن (الذي) في الآيتين يحتمل أكثر من وجه إعرابيّ، قال الرضي:" والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعًا أو نصبًا[٧].

أمّا من جهة التذكير والتأنيث فقد يخالف النعت منعوته إذا كان النعت من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، نحو: (رجُل صبور وامرأة صبورة)[٨]، ومنه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [التحريم:٨]، أو كان من الصفات التي تختصُّ بالمؤنث، نحو: (امرأة حامل وطالق)[٩]، ومنه قوله تعالى: قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ [البقرة:٦٨]، فالفارض من البقر ما استنت[١٠]، وذكر ثعلب(ت٢٩١ هـ) أنَّها من الصفات التي وردت عن العرب من دون تاء[١١].

وقد يخالف النعت منعوته من جهة التذكير والتأنيث، فيرد مشاكلًا له معنى دون لفظ، وهو ما يعرف بالحمل على المعنى، نحو قوله تعالى: وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا) لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا

---

[١] ـ المقتضب: ٣٧٠/٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٧٧/١، تفسير البيضاوي: ٢٣٠/٢.
[٢] ـ ديوانه: ١٠٢
[٣] ـ معاني القرآن(للفراء): ٣٦٤/٢،
[٤] ـ معاني القرآن وإعرابه: ١٩٤/٤، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧١/٢.
[٥] ـ شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٢.
[٦] ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز١٦٤/٥.
[٧] ـ شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٢، وينظر: إعراب القرآن (للنحاس): ٨٧٣.
[٨] ـ شرح الرضي على الكافية: ٣٣٢/٣.
[٩] ـ تفسير غريب القرآن(للطريحي): ٣٠٧.
[١٠] ـ ينظر معاني القرآن: ٤٥/١، وتفسير غريب القرآن(لابن قتيبة): ٥٢.
[١١] ـ ينظر: مجالس ثعلب: ٢٦٧/١.

وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا [الفرقان: ٤٩.٤٨]، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "ووصف (بلدة) بـ(ميت) وهي صفة لمذكر؛ لأنها بمعنى البلد"[١]. وقد يكون النعتُ مصدرًا، فيلزم تذكيره، وإن كان المنعوت مؤنثًا، نحو قوله تعالى: وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى[طه:١٢٤]، فمعنى (ضنك) هنا (ضيقة)، ولا يجوز تأنيثه لأنَّه مصدر يلزم التذكير.[٢]

أمّا من جهة الإفراد والتثنية والجمع، فقد يخالف النعت منعوته أيضا، حملًا على المعنى، كما في قوله تعالى: إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا [الإنسان:٢]، فـ (أمشاج) جمع (مشيج) وقد نعت به المفرد، حملًا على المعنى، قال الطبرسي (ت ٥٤٨هـ):" وأمشاج يجوز ان يكون صفة لنطفة ويجوز ان يكون بدلا والوصف بالجمع على مثال قولهم: بُرمة أعشار، وثوبٌ أسمال[٣]، وقال العكبري(ت٦١٦هـ):" وأمشاج بدل أو صفة، وهو جمع مشيج، وجاز وصف الواحد بالجمع هنا لأنَّه كان في الأصل متفرّقًا ثمّ جمع؛ أي: نطفةٍ أخلاط[٤]، أو يخالف النعت منعوته إذا كان مصدرًا، فيلزم إفراده، وإن كان المنعوت مثنى أو جمعًا، كقولنا: (هذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدلٌ)، وإذا كان المنعوت جمعًا لغير عاقل، أي جمع تكسير، جازت المخالفة بينهما، كقوله تعالى: وَلِلَّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ [الأعراف:١٨٠]، قال أبو حيان:" (الحسنى) هي تأنيث (الأحسن)، ووصف الجمع الذي لا يعقل بما يوصف به الواحدة، كقوله تعالى: قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى [طه:١٨]، وهو فصيح، ولو جاء على المطابقة للجمع لكان التركيب (الحُسَن) على وزن (الأُخَر)؛ لأنّ جمع ما لا يعقل يُخبر عنه، ويُوصف بجمع المؤنثات، وإن كان المفرد مذكرًا[٥]، ومثل ذلك في القرآن الكريم كثير[٦].

٦. جعل اللفظين على نمط واحد من الإعراب:

المشاكلة بين فعل الشرط وجوابه:

قد تلجأ العرب إلى المشاكلة في كلامهم وإن كان في ذلك مخالفة ما هو متعارف عليه عندهم بشرط أمن اللبس، كما في قولهم:(هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، قال ابن مالك:" فخفض (خَرِب) لأنه نعت (ضبّ) في اللفظ المجاور له، وإنّما هو في المعنى لـ (الجُحْر)، ولا يُفعل مثلُ هذا إلّا إذا أُمن اللبس[٧]، ولعلّ في ذلك تناسقًا وتجانسًا صوتيًّا، وقد علل الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، ومجاورة جواب الشرط لفعل الشرط تستدعي مشاكلتهما،، قال البعلي:" مذهب الكوفيين أنَّ (إنْ) تجزم الأول، وينجزم الثاني على الجوار، لأنّ الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، فتعيّن أنْ يكون على الجوار، لما فيه من مشاكلته الأول" [٨]، وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون ردّه أنصار المذهب البصري لأسباب، منها:

١. إنَّ أحد المتجاورين يجب أن يكونا مذكورين، ولا يجوز حذف أحدهما وجوبا أو جوازًا، وفعل الشرط قد يحذف كما في قولنا: (اقرأ وإلّا تخفقْ في الامتحان).

٢. إنَّه قد يفصل فعلَ الشرط عن جوابه فاصل، ويبقى الجواب مجزومًا، وعلة المجاورة تكون قد سقطت حينئذ.

٣. إنَّ علة الجوار تسقط بمجرد الفصل بين المتجاورين، وفعل الشرط وجواب الشرط قد يفصل بينهما، نحو: (من يقمْ من مكانه أجلس في مكانه).

٤. إنَّ علة الجوار يعلل بها فيما يخرج عن القياس نحو قولنا: (هذا جحر ضب خرب)[٩]

---

[١] ـ الدر المصون: ٤٨٨/٨.
[٢] ـ ينظر: مجاز القرآن: ٣٢/٢، والكشاف:٦٦٩، ومجمع البيان:٥٥.
[٣] ـ مجمع البيان: ٦١١/٥.
[٤] ـ التبيان في إعراب القرآن: ١٢٥٧/٢.
[٥] ـ البحر المحيط: ٤٢٩/٤، وينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:٢٩٨/٣.
[٦] ـ النعت في التركيب القرآني: ٢٧٨ـ٣٠٥.
[٧] ـ شرح الكافية الشافية: ١١٦٧/٢.
[٨] ـ الفاخر في شرح الجمل: ٥٧٨/٢.
[٩] ـ ينضر: شرح الرضي: ٩٢/٤

٥. إنَّ المشاكلة هنا يرتجى لها لتحقيق أمر لفظي بين المتجاورين كما في قولنا: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، و فعل الشرط وجواب الشرط قد لا يتشاكلان كأن يكون فعل الشرط ماضيا تناسق لفظي بين المتجاورين.

٧. إيقاع المشاكلة بين الأصل والفرع:

مشاكلة جمع المؤنث السالم لجمع المذكر السالم:

للأصل في اللُّغة معانٍ متعددة تكاد تكون مترادفَة، فقد ذكر الخليل أنَّ الأصل هو" أسفل كلِّ شيء[١]، وذكر ابن فارس أنَّه" أساس الشيء[٢]، فيما ذكر الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ)أنَّ" أصل الشيء قاعدته[٣].

أمّا في الاصطلاح؛ فقد عرّفه التَّهانوي (ت١١٥٨ هـ) بأنّه" الحالة التي تكون للشيء قبل عروض العوارض عليه، كما يُقال: الأصل في الماء الطهارة، والأصل في الأشياء الإباحة[٤]، فيما عرّفه مصطفى جمال الدين بـ" مثلٌ عليا افترضها النَّحاة للكلمة والجملة العربية؛ ليسهل عليهم عملية التَّصنيف والتَّبويب[٥].

أمّا الفرع في اللُّغة فقد ذكر ابن منظور أنَّ" فرع كلّ شيء أعلاه، والجمع فروع، لا يُكسّر على غير ذلك[٦]، وقال ابن فارس:" الفاء والراء أصلٌ صحيحٌ، يدلّ على علوٍّ وارتفاع وسموّ وسبوغ، من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء[٧].

أمَّا في الاصطلاح فالفرع" ثانٍ يُبنى على أوّل[٨]، وهو" خلاف الاصل، وهو اسم الشيء يُبنى على غيره[٩]. لذلك يكون إلحاق الفرع بالأصل سببًا في تحقيق المشاكلة، نحو مشاكلة جمع المؤنث السالم، وهو الفرع، لجمع المذكر السالم، وهو الأصل، فمعلوم أنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها، غير أنّه قد يطرأ ما يستدعي إعراب بعض الأسماء بالحروف المجانسة للحركات، فالأسماء الستة أُعربت بالحروف لأنّها" أسماء حذفت لاماتها في حال الإفراد وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها[١٠]، وقيل: إنَّ هذه الأسماء أُعربت بالحروف تمهيدًا وتوطئة لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف[١١]، وهذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء" لتناسب الحركات التي قامت مقامها لأن الحركات أبعاض حروف المدّ الساكنة[١٢]. أمّا المثنى وجمع المذكر السالم فقد أعربا بالحروف لتعذر الحركات فيها[١٣]؛ ولأنَّ" الحركات استوفتها الآحاد، مع أنّ في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد، ومن ثمّ أُعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات[١٤]، وقد اختصّ المثنى بالألف لمناسبة خفة الألف لقلة المثنى، واختص الجمع بالواو لمناسبة ثقل الواو للجمع، ولأنَّ الرفع سابق على النصب والجر اختصّ الألف بعلامة الرفع في المثنى، والواو بعلامة الرفع في الجمع، أمَّا الياء فقد اختص بالجر في المثنى والجمع للمناسبة بين الياء والكسرة، مع فتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع، أمّا النصب فقد أُلحق بالجرّ دون الرفع، فصار الياء علامة له في المثنى والجمع؛ وذلك لأن النصب والجر علامة في الفضلات[١٥].

أمّا جمع المؤنث السالم فقد أُعرب بالحركات لعدم وجود طارئ يستدعي إعرابها بالحروف، غير أنّ علامة النصب فيها الكسرة التي هي علامة الجر، مع أنّه لا مانع لفظيًا من أن يكون الفتح علامة للنصب في هذا النوع من الجمع، شأنه في ذلك شأن سائر

---

[١] ـ العين: مادة (أصل).
[٢] ـ مقاييس اللغة: مادة (أصل).
[٣] ـ مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٧٩.
[٤] ـ كشاف اصطلاحات الفنون: ٢١٣/١.
[٥] ـ أصول النحو وصلته بأصول الفقه(بحث): ٤٢ـ٤٣.
[٦] ـ لسان العرب: مادة (فرع).
[٧] ـ مقاييس اللغة: مادة (فرع).
[٨] ـ الحدود في النحو(للرماني): ٤٢.
[٩] ـ التعريفات: ١٧٢.
[١٠] ـ شرح المفصل: ١٥٣/١.
[١١] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١.
[١٢] ـ المصدر نفسه: ٨١/١.
[١٣] ـ ينظر: شرح المفصل: ١٨٦/٣.
[١٤] ـ شرح الرضي على الكافية: ٨٤/١.
[١٥] ـ ينظر: المصدر نفسه: ٨٤/١.

الأسماء الأخرى التي يكون فيها علامة النصب الفتحة، غير أنّه أُريد حمل الفرع الذي هو التأنيث على الأصل الذي هو التذكير، تحقيقًا للمشاكلة بين الفرع والأصل، فقد مرّ أنَّ علامة النَّصب والجر في الاسم المذكر المجموع جمعًا سالمًا هو الياء، وتحقيقًا للمشاكلة بين الفرع والأصل اختيرت الكسرة لأنْ تكون علامة للنصب والجر في الاسم المؤنث المجموع جمعًا سالمًا، مع أنَّه لا مانع لفظيا من جعل الفتحة علامة للنصب، قال عبد القاهر الجرجاني:" كان يمكن أن لا يتبع النصبُ الجرَّ، فيقال: (مررت بمسلماتٍ ورأيتُ مسلماتًا)، إلّا أن ذلك لما وجب في جمع المذكر، إذ كنت لا تجد حرفا آخَرَ غير الياء، فتجعله علما للنصب، من حيث كان الرفع قد فاز بالألف في التثنية، وبالواو في الجمع، أحبّوا إجراء الفرع الذي هو التأنيث مجرى الأصل الذي هو التذكير، وإذا أُتبع (تَعِدُ ونَعِدُ وأعدُ ويَعِدُ) لأجل المشاكلة كان هذا أولى[١].

٨. إلحاق اللفظ بالمعنى لندرتهما:

قد يلحق لفظ بمعناه، من جهة الندرة، طلبًا للمشاكلة بينهما، إذ قد يتسم لفظ بسماتٍ، نادرة، تخرجه عن دائرة نظرائه، لحاقًا منه بمعناه الذي تميز هو الآخر بالندرة، من ذلك لفظة:

سُبْحان:

ورد عن العرب أسماء منصوبة على المصدرية من دون ذكر فعلها، أي عاملها، وقد قسم النحويون هذه المصادر المحذوفة العامل إلى قسمين، قسم يجوز فيه ذكر العامل وحذفه، لدلالة اللفظ، أو الحال عليه، يقول ابن مالك:" حذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كقولك لمَن قال: أيَّ سيرٍ؟ سيرًا حثيثًا، ولمَن قال: ما قمت؟ بلى قيامًا طويلًا، وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهّب لسفر: تأهبًا مباركًا ميمونًا وسفرًا مأمونا، ولمن قدم من حجّ: حجًّا مبرورًا وسعيًا مشكورًا[٢]، وقسم آخر يجب فيه عدم ذكر العامل، إذ جعل فيه المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل بعد أن كثر استعماله[٣]، وهذا القسم على ضربين:

. ضربٌ لمصادره أفعال، غير أنَّ العرب لم تستعملها مردفة بها، والمصادر المندرجة تحت هذا الضرب قد تكون دعاءً، نحو (سقيًا ورعيًا)، وقد تكون إخبارًا، نحو (حمدًا وشكرًا)، قال سيبويه:" هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمدًا وشكرًا.... فإنّما ينتصب هذا على إضمار فعل، كأنك قلت: أحمدُ اللهَ حمدًا وأشكرُ الله شكرًا.... وإنّما اختُزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلو ذلك في باب الدعاء[٤]، وقال ابن يعيش:" اعلم أنَّ هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعلٍ، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدعاء للإنسان: سقيًا ورعيًا، والمراد: سقاك الله سقيًا، ورعاك اللهُ رعيًا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلًا من اللفظ بذلك الفعل[٥].

. وضربٌ آخر لا أفعال لمصادره ألبتة، نحو (دفرًا وبهرًا)، فإذا قدر لها فعل قدر لها فعل مرادف لمعناها، قال ابن يعيش:" وهذه لا يؤخذ منها فعل ألبتة، فإذا سئلت عنها مثّلت بقولك: نتنًا لقرب معناهما. وليس من (أُفةً وتُفةً وبَهرًا ودَفرًا)، وإنّما تردُّها إلى (نتنًا)؛ لأنَّه مصدر لفعل معروف، وهو (نَتَنَ نتْنًا)[٦].

ومن الأسماء المنصوبة على المصدرية، ولم تردف بفعل في الاستعمال، المصدر (سبحان)، ومعناه التنزيه والبراءة من السوء، قال السمين الحلبي في قوله تعالى: قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ [البقرة:٣٢]:" وإضافتُه هنا إلى المفعول لأنَّ المعنى: نُسَبِّحُك نحن، وقيل: بل إضافتُه للفاعل، والمعنى: تنزَّهْتَ وتباعَدْتَ من السوء[٧]. وقد اختلف فيه، أهو من المصادر التي لها فعل من لفظها أم هو من المصادر التي لا فعل لها من لفظها؟ فقيل: إنَّه من المصادر التي لا فعل لها، وإلى ذلك

---

[١] ـ المقتصد في شرح رسالة الإيضاح: ١٦٩/١ـ١٧٠.
[٢] ـ شرح التسهيل: ١٨٣/٢.
[٣] ـ ينظر: المقتضب: ٢٢٦/٣.
[٤] ـ الكتاب: ٣١٢/١.
[٥] ـ شرح المفصل: ٣١٨/١ـ٣١٩، وينظر: المقتضب: ٢٢٦/٣.
[٦] ـ شرح المفصل: ٢٩٦/١.
[٧] ـ الدرّ المصون: ٢٦٦/١.

ذهب الرماني حينما قال:" ومعنى لا يتصرف لا يؤخذ منه فعل على طريقة (فعل يفعل وسيفعل)، فهذا لا يتصرف في الفعلية[١]، وإلى ذلك ذهب ابن مالك، منكرًا أن يكون (سبحان) مصدرًا للفعل (سبّح) بتشديد الباء؛ لأنَّ هذا الفعل اشتق من (سبحان) كما اشتق (سبحل) من قول أحدهم: (سبحان الله)[٢].

وذهب بعض النَّحويين إلى أنَّه من المصادر التي لها فعل، غير أنَّه لا يستعمل معها، فقد ذكره الزمخشريّ مع المصادر التي لا يستعمل فيه إظهار فعله[٣]، وفعله هو (سَبَحَ)، فيكون مثل (كفر كفرانًا) و(شكر شكرانًا)[٤]، وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ" معنى (سبحان الله)، أي: سبّحت الله تسبيحًا، أي: نزهته تنزيهًا، ويكون (سبّحت) ههنا بمعنى (نزّهت)، لا بمعنى قلت: (سبحان الله)[٥]، وعلى هذا يكون (سبحان) اسم مصدر، وهو (التسبيح)، لأنَّ (فعّل) مصدره القياسي (تفعيل)[٦].

وينماز هذا المصدر بـ:

١. أنّه غير متصرف، فلا يرد في سياق إلّا وهو منصوب على المصدرية.

٢. وأنّه واجب الإضافة، وأمّا وروده غير مضاف، نحو قول الأعشى[٧]:

أَقُولُ لمَّا جَاءَنَي فَخْرُهُ سُبْحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

فشاذٌّ[٨].

٣. أنه ممنوع من الصرف، إذا ورد غير مضاف، نحو البيت المذكور، ومنعه من الصرف للعلمية، أي إنَّه صار علما للبراءة والتنزيه، ولزيادة الألف والنون. فإذا ورد منوّنًا، نحو قول أمية بن أبي الصلت[٩]:

سُبْحَانه ثُمَّ سُبْحَانا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيّ والجُمُدُ

فهو محمول على الضرورة، أو على أنّه نكرة[١٠].

وقد علل بعض النَّحويين ما انماز به لفظ (سبحان) ممّا ذكر، بأنّه مشاكل لما انماز به من معنى، وهو تضمّنه أعلى مراتب التعظيم لله عزّ وجلّ، قال الرماني:" ولا يجوز تصرفه لخروجه عن نظائره بالمعنى النادر الذي تضمّنه، فيجب له أن يخرج في اللفظ إلى نادر فيه؛ لينبئ ذلك عن أنَّه قد خرج إلى نادر في المعنى مع التّشاكل بجعل النادر في اللفظ لنادر في المعنى، فلذلك لم يتصرف، ومعنى لا يتصرف لا يؤخذ منه فعل على طريقة (فعل يفعل وسيفعل)، فهذا لا يتصرف في الفعلية، ولا ينصرف في الإعراب أيضًا، فلا يجوز فيه الرفع ولا الجر، ولا يتصرف في التَّنكير والتَّعريف بالألف واللام، وذلك نحو (سبحان الله)، لمّا تضمّن أعلى مراتب التَّعظيم الذي لا يجوز إلا لله وحده، كان قد تضمّن معنى نادرًا، خرج بذلك عن نظائره، فخرج بالامتناع من التَّصرف عن نظائره؛ لينبئ عن هذا المعنى[١١].

٩. إيثار الخفة:

قد يكون المقصود من المشاكلة إيثار الخفة، فمن دأب العرب وعادتهم الميل إلى التَّخفيف في كلامهم، فهم" يفرّون إلى الخفة ويتجنبون الثقل، فمتى ما وجدوا إلى الخفة منفذًا سلكوه واتبعوه، وإن أودى ذلك إلى عدولهم عن مقيس الكلام ومطرده، فقد يدفعهم طلب

---

[١] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٢٢١/٢.
[٢] ـ ينظر: شرح التسهيل: ١٨٥/٢.
[٣] ـ ينظر: المفصل في علم العربية: ٥٩.
[٤] ـ ينظر: شرح المفصل: ٢٩٥/١.
[٥] ـ ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٤/١.
[٦] ـ ينظر: الدر المصون: ٢٦٥/١.
[٧] ـ ديوانه: ١٩٣.
[٨] ـ ينظر: شرح المفصل:٢٩٥/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٤/١.
[٩] ـ ديوانه:٣٠.
[١٠] ـ ينظر: شرح المفصل: ٢٩٥/١.
[١١] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٢٢٠/٢ـ٢٢١

الخفة في بناء الكلمة إلى أن يسلكوا بها . وإن كان نادرًا . سبيل الشذوذ[١]، ويتجلّى ذلك في بناء (منذُ) على الضم، وبناء (أنَّ) و(لعلَّ) على الفتح، إذ الأصل في البناء أن يكون على السكون، وقد تعذّر ذلك في هذه الألفاظ لسكون ما قبلها، والعربية لا يلتقي فيها ساكنان، فكان الأولى بناؤها على الكسر؛ لأنَّ التخلص من التقاء ساكنين يكون بالكسر، غير أنَّ بناءها على الكسر يؤدّي إلى الثقل في لفظها، فكان لا بدّ من بنائها على حركة مشاكلة لحركة أوّلها، قصدًا للخفة، وإيثارًا لها، يقول عبد القاهر الجرجاني:" ليس في الحروف مبني على الضم إذا جاوزت (منذ)، وإنما بُني على الضمّ دون الكسر الذي هو التقاء الساكنين إتباعًا لآخره أوّله، إذ لم يكن بين الذّال والميم إلّا حرف ساكن، فهو مثل (أنّ) في الإتباع[٢]، وقال ايضا" وأمّا (أنّ) فبني على الفتح إتباعًا، لآخره، وكذلك (لعلّ) لأنّ الأصل (عَلَّ)، ولم يختر الإتباع في (إنّ) لأنه يفضي إلى الثقل، وهو اجتماع الكسرتين، واختير في (أنّ) لأنّه يؤدّي إلى الخفة هذا والإتباع ضرب من المشاكلة[٣].

١٠. المشاكلة بين الأصول من جهة والفروع من جهة أخرى.

المشاكلة بين الأعداد من ثلاثة إلى تسعة ومعدودها

يجب في الأعداد من ثلاثة إلى تسعة مخالفة المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فإنْ كان المعدودُ مذكرًا وجب لحاق تاء التَّأنيث بالعدد، وإن كان المعدودُ مؤنثًا وجب تجريد العدد من التاء، وقد كان الأصل أن يكون عدُّ المذكر بلفظ المذكر، وعدُّ المؤنث بلفظ المؤنث[٤]، وقد علل النَّحويون لذلك بأكثر من تعليل فمن تعليلاتهم تحقيق المشاكلة بين الأصول من جهة والفروع من جهة أخرى.

ولتوضيح ذلك نقول: إنَّ المؤنث في كلام العرب على ضربين: ضرب منه فيه علامة تدل على تأنيث نحو: (قائمة) و(مسلمة)، وضرب لا علامة فيه، نحو: (شمس) و(عين)، ولفظ العدد نفسه، أي الألفاظ من ثلاثة إلى تسعة، مؤنثةٌ، منها ما هو مؤنث بالتاء، نحو: (ثلاثة) و(أربعة)، شأنها في ذلك شأن (قائمة) و(مسلمة)، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة شأنها في ذلك شأن (شمس) و(عين). والمؤنثُ بعلامة منها أصلٌ والمؤنث بغير علامة منها فرع[٥].

أمّا المعدود فقد يكون مذكرًا، وقد يكون مؤنثًا، ومعلوم أنَّ التَّذكير في العربية أصلٌ، والتَّأنيث فرعٌ له، ويستدل النَّحويون على ذلك بأمرين:" أحدهما مجيئهم باسم مذكر، يعمّ المذكر والمؤنث، وهو (شيء)، الثَّاني أنَّ المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان اصلًا لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلًا لم تفتقر الى علامة، والمعرفة لمّا كانت فرعًا افتقرت إلى العلامة[٦].

لذلك اختير في العدد ومعدوده أن يجتمع الأصل مع الأصل، أي أن يجتمع العدد المؤنث بعلامة، وهو أصل على صاحبه المؤنث بغير العلامة، مع المعدود المذكر، الذي هو أصل على التأنيث، وأن يجتمع العدد المؤنث بغير علامة، وهو فرع على صاحبه المؤنث بعلامة، مع المعدود المؤنث، الذي هو فرع على المذكر. قال الشاطبي في علة مخالفة العدد لمعدوده:" فقال بعضهم: إنَّ ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع فكأنَّهم جعلوا أصلًا مع أصل، وفرعًا مع فرع، وذلك أنَّ ألفاظ العدد كلُّها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة كثلاثة وأربعة، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة كثلاث وأربع، والمؤنث بالعلامة أصل للمؤنث بغير علامة، والمعدود أيضًا على قسمين: مذكر ومؤنث، والمذكر أصلٌ للمؤنث، فجعلوا الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا: (ثلاثة رجال)، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود، فقالوا: (ثلاث نسوة)[٧].

---

[١] ـ ضوابط الفكر النحوي: ٥٣٦/١.
[٢]) المقتصد في شرح رسالة الايضاح:١١٩/١
[٣] ـ المصدر نفسه: ١١٠/١، وينظر: المقاصد الشافية: ١٢٣/١.
[٤] ـ ينظر المقاصد الشافية: ٢٤١/٦.
[٥] ـ ينظر: الجمل في النحو: ١٢٥.
[٦] ـ ينظر: شرح المفصل: ٣٥٢/٣.
[٧] ـ المقاصد الشافية: ٢٤١/٦.

ثانيًا: المشاكلة الجائزة:

إن لم تكن المشاكلة واجبة فإنَّ العربَ كانت تتكلف إيقاعها، وتراعيها في كلامهم ما أمكنهم ذلك، وقد كان ذلك من دأبهم وعادتهم، قال أبو عليٍّ الفارسي: "وهم ممّا يحافظون على المشاكلة، ويراعونها[١]، بل إنَّهم راعوا المشاكلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاكلة بين الألفاظ في السياق لما في ذلك من تناسقٍ وانسجامٍ صوتي، وإنْ خرج ذلك عن القياس والأصل، نحو الحديث الضعيف المنسوب: (ارجعْنَ مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ)[٢]، فقال: (مأزورات)، والأصل (موزورات)، ولم يُعدل عن الأصل إلّا طلبًا للمشاكلة، ومن ذلك أيضًا قولهم: (هَنَأَه ومَرَأَه)، إذ استعمل (مرأ) الثلاثي المجرد متعديًا بدلًا من الثلاثي المزيد بالهمزة، وهو (أمرأ) تحقيقًا للمشاكلة مع (هَنَأَه)، ونحو قولهم: (خذ ما قدُمَ وما حدُثَ)، قال ابن يعيش:" والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوباتهم، ألا ترى أنَّهم قالوا: (خذ ما قدُمَ وما حدُثَ)، فضمّوا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلّا حدَث بفتح الدّالّ" [٣]، ونحو قول الشاعر[٤]:

رَأَيْتُ الَوليدَ بنَ اليزيدَ مُبَارَكًا شَدِيدًا بأحنَاءِ الخِلافةِ كَاهِلُهْ

فقد أدخل (ال) على اسم العلم، وهو (يزيد) طلبًا للمشاكلة بينه وبين (الوليد)[٥].

وقد جاء القرآن الكريم مشتملًا على هذا الأسلوب لما فيه من التَّناسق والانسجام بين الألفاظ، نحو قوله تعالى: إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً [النساء:٩٠] فـ (اللام) في (لسلّطهم) واقعة في جواب (لو)، أمّا التي في (فلقاتلوكم) فقد دخلت طلبًا للمشاكلة؛ لأنّ المعنى: لسلّطهم عليكم فقاتلوكم،، ومثله لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ [النمل:٢١]، فاللام في (لأُعذّبنه) و(لأذبحنّه) لام القسم، والتي في" ليأتينّي"، دخلت للمشاكلة، إذ ليس (يأتيني) موضع قسم[٦].

وقد دفعت مراعاة العرب للمشاكلة بالنَّحويين العرب إلى ترجيح وجه فيه مشاكلة في مسألة ما على وجه آخر يستدعي المخالفة، ومن المسائل التي لعبت فيها المشاكلة أثرًا في ترجيح وجه على آخر

١. المشاكلة بين ظرف الزمان المعرب وما يضاف إليه من جملة فعلية مصدرة بفعل مبنيّ:

في العربية أسماء دالّة على الزمان فتجري مجرى (إذ وإذا) في الإضافة إلى الجملة، فتضاف إليها جوازا، نحو: (حين ومدة ووقت وزمان ويوم وغيرها)، وتضاف هذه الأسماء إلى الجملة الاسمية، والفعلية المصدرة بمضارع أو ماضٍ[٧]. وتتماز هذه الأسماء عن (إذ وإذا) بأنَّها معربة، غير أنَّه يجوز فيها البناء، فذهب البصريون إلى أنَّ الجملة المضاف إليها اذا كانت اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب وجب إعراب الاسم، وإذا كانت فعلية مصدرة بماضٍ، أو بمضارعٍ مبنيّ، جاز بناء الاسم، إذ في ذلك تحقيق للمشاكلة بين المضاف والمضاف اليه، بل إنَّ بعض النَّحويين جعل البناء أجود من الإعراب لما كان في البناء تحقيق للمشاكلة، قال ابن جماعة(ت ٧٣٣هـ):" وإنْ كان الفعل مبنيًّا كالماضي والمضارع المتصل به إحدى النّونين فالوجهان، والبناء أجود للمشاكلة بين المضاف والمضاف إليه[٨].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الجملة المضاف إليها إذا كانت اسميَّة أو فعليَّة مصدرة بمضارعٍ معرب جاز البناء، فضلًا عن جواز الإعراب الذي هو الأصل، وقد تابع ابنُ مالك الكوفيين مستدلا بورود ذلك في القرآن الكريم، وفي كلام العرب[٩]، فمن القرآن قراءة

---

[١] ـ المسائل الشيرازيات ٣٠٤/٢.
[٢] ـ ينظر: سنن ابن ماجة: ١١٩.
[٣] ـ شرح المفصل: ١٥٥/٥.
[٤] ـ ابن ميادة، وقد سبق تخريجه، ينظر: (ص٦) من هذا البحث.
[٥] ـ ينظر: شرح الرضي: على الكافية ٣٦٨/١ـ٣٦٩
[٦] ـ ينظر: المزهر في علوم اللغة: ٣٣٩/١ـ٣٤٠، الصاحبي في فقه اللغة: ١٥.
[٧] ـ ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٣/٣
[٨] ـ شرح كافية ابن الحاجب: ١٥٠.
[٩] ـ ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٥/٣.

نافع(ت١٦٩هـ) لقوله تعالى: قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ [المائدة:١١٩] بفتح (اليوم) على البناء[١]، ومن قول العرب قول الشاعر[٢]: تَذَكَّرَ مَا تذكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّراجُعُ غَيْرُ دَانِ.

٢. المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه:

الأصل في الاستثناء أنْ يكون نصبًا؛ لأنَّه مشبه بالمفعول به، وذلك أنّه فضلة مثله، يأتي بعد كلامٍ تامٍ. ويختلف عنه من جهة أنَّ المستثنى جزءٌ من المستثنى منه، والمفعول به ليس جزءًا مما قبله، وهو الفاعل[٣]. لذلك ينصب المستثنى، ولا يجوز غير ذلك إذا كان الكلامُ مثبتًا والاستثناء متصلًا، أو منقطعًا نحو: (جاء القومُ إلّا زيدًا)، (وجاء القومُ إلّا حمارًا)[٤]، وأيضا إذا كان الكلامُ منفيًا والاستثناء منقطعًا، مثل: (ما رأيتُ الأطفال إلّا ضجيجَهم)[٥].

أمّا إذا كان الكلام منفيًا، والاستثناء متصلًا، فيجوز اتباع المستثنى للمستثنى منه، كما في قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ ٹچ[النساء: ٦٦]، برفع (قليل) على أنّه تابع للضمير الواو في (فعلوه)[٦]. وقد اختار سيبويه، وتابعه البصريون، اتباعه بدلًا، دليلهم على ذلك صحة وقوع المستثنى موقع المستثنى منه، إذ يصحّ أن نقول: في (ما جاء القومُ إلّا زيدٌ)،(ما جاء إلا زيدٌ)، يقول سيبويه:" هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أُدخل فيه، وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا)، جعلتَ المستثنى بدلًا من الأول، فكأنّك قلت: (ما مررتُ إلّا بزيدٍ، وما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيدًا)،كما أنّك إذا قلت: (مررتُ برجلٍ زيدٍ)، فكأنّك قلت: (مررتُ بزيدٍ)، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلًا من الذي قبله؛ لأنّك تُدخِله فيما أخرجتَ منه الأول[٧]. أمّا الكسائي(ت١٨٩هـ) والفرّاء من الكوفيين فقد اختارا اتباعه عطفًا، ولا يكون ذلك إلّا بجعل (إلّا) حرف عطف يفيد الاستثناء.[٨] واعترض ثعلب على جعله بدلًا؛ لأنَّ البدلَ يوافق المبدل منه في المعنى، و(زيد) في المثال المذكور مخالف لـ(القوم)، فهذا الأخير الحضور منفي عنه و(زيد) مثبت له الحضور، أمّا العطف؛ فتوجد فيه المخالفة نحو قولنا:(ما قام زيدٌ بل عمرٌو)[٩].

وردّ أنصار المذهب البصري ما ذكره ثعلب، بأن نوع البدل هنا هو بدل البعض من الكل، وهذا النوع من البدل يكون الثاني فيه مخالفًا للأول، قال أبو حيان:" قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الآبذي: وهذا فاسد لأنّ الذي يعنى بالبدل هنا إنَّما هو بدل البعض من الكلّ، وبدل البعض من الكلّ الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (رأيت القومَ بعضَهم)، فتكون رأيت القومَ أولًا مجازًا، ثم تبينت بعد ذلك مَن رأيت منهم وهو البعض[١٠]. وقد يكون غير بدل البعض من الكل مخالفا فيه الثاني للأول، كما في قولنا: (مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرٍو)[١١]. فضلا عن ذلك إذا كانت المخالفة في النَّعت والعطف جائزة نحو: (مررت برجل لا شجاع ولا كريم، ورأيت عمرًا لا زيدًا)، فلِمَ لا تجوز في البدل، يقول ابن يعيش:" وقد يقع في العطف والصفة نحوُ ذلك، وهو أن يكون الأول موجبا، والثاني منفيا، فالعطف نحو: (جاءني زيدٌ لا عمرٌو، ومررتُ بزيدٍ لا عمرٍو، ورأيتُ زيدًا لا عمرًا)، فالثاني معطوف على الأول، وهما مختلفان في المعنى من حيث النَّفي والإثبات، وكذلك تقول في الصفة: (مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ)، فـ (كريم) مخفوض؛ لأنّه

---

[١] ـ ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:٤٢٣/١، واتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر:٥٤٦/١ـ٥٤٧.
[٢] ـ ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٦/٣.
[٣] ـ ينظر: شرح المفصل: ٤٨/٢.
[٤] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/٢.
[٥] ـ ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٢/٢.
[٦] ـ ينظر: الدّر المصون: ٢٢/٤.
[٧] ـ الكتاب: ٣١١/٢.
[٨] ـ ينظر: شرح المفصل: ٥٩/٢.
[٩] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٧/٢.
[١٠] ـ التذييل والتكميل: ٢١٣/٨.
[١١] ـ ينظر: المصدر نفسه: ٢١٣/٨.

نعت لـ (رجل)، وأحدُهما موجب، والآخر منفي، وإذا جازَ ذلك في العطف والنعت، جاز مثله في البدل؛ لأنَّه مثلهما من حيث هو تابع[١].

وإذا تقرّر أنَّ التَّابع هو بدل مما قبله، وليس معطوفًا، فإنّ النَّحويين في نحو: (ما جاء القومُ إلّا زيدٌ) يرجّحون في (زيد) الاتباع على البدلية، على النَّصب على الاستثناء، ويقوم ترجيحهم على السماع والقياس. أمّا السماعُ؛ فإنّ القراء السبعة اتفقوا على رفع (أنفسهم) في قوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ [النور: ٦]، واختار ستة منهم رفع (قليل) على البدلية في قوله تعالى: وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا [النساء: ٦٦]، فضلا عن ما نقل عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وهو أنَّ رفع (عبد الله) هو الوجه في نحو قولنا: (ما أتاني القومُ إلا عبدُ الله)[٢].

أمّا من جهة القياس؛ فإنَّ النَّحويين عللوا ترجيحَ الإبدال بتحقق المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه، قال ابن الفخار:" كان الإتباع أوجه لأمرين: أحدهما: حصول المشاكلة بين اللفظين، وإذا كانوا يختارون ذلك مع فساد المعنى في نحو قولهم: (هذا جر ضبٌّ خربٍ)، فأولى مع صحته[٣]، وقال ابن الخباز(ت٦٣٩هـ):" والإبدال أجود من النصب لوجهين، أحدهما أن المعنى واحد في النصب والبدل، وفي الإبدال مشاكلة بين إعراب المستثنى وإعراب المستثنى منه، والثاني أن ستة من القراء قرأوا" مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ" بالرفع، ولم يقرأ بالنصب إلّا عبد الله بن عامر[٤]. وقال الشاطبي مبينًا ترجيح البدلية على الاستثناء:" وإنما رجح الإتباع في ير الإيجاب على النصب؛ لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللفظين[٥].

٣. المشاكلة بين معمول المصدر وما يعطف عليه:

قد يضاف المصدر إلى فاعله، أو مفعوله؛ وذلك لتعلّقهما به" فتعلّقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به[٦]، وإذا عطف على ما أضيف إليه المصدر جاز في المعطوف وجهان، الأول أن يتبع المعطوفُ المعطوف عليه لفظًا، والثاني أن يتبعه معنًى، فإذا كان المضاف إليه فاعلا جاز فيما يعطف عليه الجرّ عطفا على اللفظ، والرّفع عطفًا على المحلّ، وإذا كان المضاف إليه مفعولًا به جاز في المعطوف الجرّ عطفًا على اللفظ، والنّصب عطفًا على المحلّ، فيجوز أن نقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو خالدًا، وعجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو وخالدًا، وعجبتُ من ضربِ خالدٍ وعمرٍو زيدٌ وعجبتُ من ضربِ خالدٍ وعمرًا زيدٌ)، والأمر كذلك في المعطوف على معمول اسم الفاعل، نقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو)، قال سيبويه:" وتقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو)، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)، قال:" عجبتُ له من ضرب زيدٍ وعمرٍو[٧].

والأجود عند النَّحويين الحمل على اللفظ لما فيه من المشاكلة بين المعمول ومتبوعه، لفظًا ومعنًى، قال السيرافي شارحًا كلام سيبويه:" يعني أنَّ قولك: عجبتُ من ضرب زيدٍ وعمرٍو، هو الوجه، ويجوز (عمرًا)، وهو بمنزلة قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وضاربُ زيدٍ وعمرًا، وصار الجرّ أجود لمشاكلة اللفظين، واتفاق المعنيين، وإذا نصبته كان المنصوب مردودًا على الأول في معناه، وليس بمشاكلٍ له في لفظه، فإذا حصل اتفاق اللفظ والمعنى كان أجود[٨]، وقال ابن يعيش:" إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما أن تحمله على اللفظ، فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى، فإن كان المخفوض مفعولًا في المعنى نصبت المعطوف، وإن كان فاعلًا رفعته، فتقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو)، وإنْ شئتَ (وعمرًا)، فهو بمنزلة قولك: (هذا

---

[١] ـ شرح المفصل: ٥٩/٢.
[٢] ـ ينظر: التذييل والتكميل: ١١٢/٨.
[٣] ـ شرح الجمل: ٢٣٧/٢.
[٤] ـ توجيه اللمع: ٢١٧.
[٥] ـ المقاصد الشافية: ٣٥٤/٣.
[٦] ـ شرح المفصل: ٧٦/٤.
[٧] ـ الكتاب: ١٩١/١.
[٨] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٩٣/٤.

ضاربُ زيدٍ وعمرٍو)، وإنّما كان الوجه الجرّ؛ لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى كان مردودًا على الأول في معناه، وليس مشاكلًا في لفظه، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده[١]، وقال الرضي:" ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهرة الإعراب[٢].

٤. المشاكلة بين فعل الشرط وجواب الشرط:

تقسم أدوات الشَّرط إلى قسمين، أدوات عاملة، وأدوات غير عاملة، وتقتضي هذه الأدوات بنوعيها جملتين، تكون الأولى شرطًا، والثانية جوابًا، وتختص الأدوات العاملة بالدخول على الأفعال، فتعمل كلُّها، الجزم في الفعل، فإذا كان الفعلُ مضارعًا ظهر أثر العمل لفظًا؛ لأنَّ الفعل المضارع فعل معرب، تعمل فيه العوامل، وإذا كان ماضيًا لم يظهر أثر العمل في لفظه؛ لأنه مبنيٌّ، والمبنيُّ لا تعمل فيه العوامل عملًا ظاهرًا، لذلك عدّه النَّحويون مجزومَ المحلّ.

وقد أعطى أغلبُ النَّحويين الأدوات التي تعمل الجزم خصوصية تختلف عن تلك التي لا تعمل، ما خلا (إذا)، من ذلك أنَّهم خصّوا العاملة بالدخول على الفعل الدّال على المستقبل معنى، فإذا كان الفعلُ ماضيًا قلبت معناه من المضيّ إلى المستقبل، قال المبرد:" يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية؛ لأن الشرط لا يقع إلّا على فعلٍ لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب[٣]، في حين أنَّ (لو) إذا دلّت على الشرط اختصت بالدخول على الفعل الدّال على المضيّ لفظًا ومعنى[٤]، ومن الخصوصية أيضًا أنَّهم خصّوا العاملة بالدّخول على الفعل دون الاسم، أي إنّ جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، في حين أنَّ البصريين من النَّحويين ذهبوا إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) مبتدأ، خبره محذوف، ورفضوا ما أقرّه الكوفيون من أنَّه مرفوع بفعل محذوف[٥].

ويُشترطُ في جملة الشرط، إذا كانت الأداة عاملة، أن تكون خبرية، غير مقترنة بـ (قد أو لن أو ما النافية او سوف والسين). وأن يكون فعلها متصرفا. أمَّا جملة جواب الشرط بعد هذه الأدوات فالأصل أن يكون فعلها دالًّا على المستقبل، ومتصرفًا، إمّا مضارعًا مثبتًا مجرّدًا، أو منفيًّا بـ (لا أو لم)، وإما ماضيًا مثبتًا مجرَّدا، فإذا جاءت غير ذلك، كأن تجيء اسمية، أو طلبية، أو مصدرة بفعل غير متصرف، وجب اقترانها بالفاء؛ ليُعلمَ ارتباطها بالشرط[٦].

وقد وردت التَّراكيب الشرطية، التي تكون فيها جملتا الشرط والجواب مصدرتين بفعلين، عن العرب بكثرة، وقد صنّفها النَّحويون إلى أربعة أنماط، هي:

١. أن يكونا مضارعين: كقوله تعالى: لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [البقرة: ٢٨٤]

٢. أن يكونا ماضيين دالّين على المستقبل، كقوله تعالى: وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ [التوبة:٥٨].

٣. أنْ يكون فعل الشرط ماضيًا دالًّا على المستقبل وفعل الجواب مضارعًا: ومنه قوله تعالى: مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ [هود:١٥].

٤. أن يكون فعل الشرط مضارعًا وفعل الجواب ماضيًا، كقول أبي زبيد الطائي[٧]:

---

[١] ـ المصدر نفسه: ٨١/٤.
[٢] ـ شرح الرضي على الكافية: ٤١١/١.
[٣] ـ المقتضب: ٤٩/٢.
[٤] ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٤.
[٥] ـ ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٦٠/١ـ١٦١.
[٦] ـ ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١/٤.
[٧] ـ ديوانه: ٥٢.

مَن يَكَدْنِي بسيّءٍ كُنْتَ منهُ كالشّجا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوريدِ

وأجود الأنماط وأحسنها وقوعًا عند النَّحويين أن يكون الفعلان، فعل الشرط وجوابه، متشاكلين أي أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، قال السيرافي:" أحسن الكلام في الشَّرط والجواب أن يتشاكلا في المعنى أو في الجزم[١]، وقال ابن الفخار: إذا جئت بالجواب فعلًا فالأحسن أن يكون مثل فعل الشَّرط، والأحسن في فعل الشَّرط أن يكون مستقبلًا لأنّه الأصل[٢]، وقال أيضًا:" إذا جئت بفعل الشَّرط ماضيًا فالأولى أن تأتي بالجواب مثله لاختيارهم المشاكلة في كلامهم كثيرًا[٣].

٥. المشاكلة بين الجمل المتعاطفة:

أ: الاسم المشغول عنه بضميره أو بملابسه:

الأصل في عطف الجمل أن تتشاكل الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها، أي تعطف الفعلية على الفعلية، والاسمية على الاسمية؛ لذلك يرجّح النَّحويون في الاسم المشغول عنه بضميره أو ملابسه النَّصب على الرفع، إذا تلا حرفَ عطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية، كقولنا: (لقيتُ زيدًا وعمرًا كلّمته)، فـ (عمر) يجوز فيه الرفع على الابتداء، والنَّصب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتَّقدير: (كلمتُ عمرًا كلمته)، غيرَ أنَّ النَّحويين يرجّحون النَّصب على الرفع، لما فيه من التّشاكل بين الجمل المتعاطفة يقول ابن الشجري(ت٥٤٢هـ):وأما حذف الفعل في العطف على شريطة التَّفسير فيقتضي أن تكون الجملة المبدوء بها فعلية كقولك:" خرج زيدٌ وعمرًا كلمته ... وإنَّما قوي إضمار الفعل إذا بُدئ بجملة الفعل طلبًا للتشاكل بين الجملتين فأضمرت فعلا لتكون قد عطفت جملة على جملة، تشاكلها، فشاكلت بين الكلامين، ولو رفعت، فقلت:" أكرمتُ زيدًا وخالدًا أهنتُه" خالفت بين الجملتين" [٤]، وقال ابن الخباز:" الثاني: ما يختار فيه النصب، وهو أن تكون الجملة الاولى فعلية، كقولك:" قامَ زيدٌ ومحمدًا أكرمتُه، واختيار النصب أولى لطلب المشاكلة[٥]، وقال ابن مالك:" ومنها أن يلي الاسمُ حرفَ عطف، قبله جملة فعلية... نحو: (لقيتُ زيدًا وعمرًا كلّمتُهُ... جاء سعدٌ وسعيدًا زرْتُهُ)، فنصبُ (عمرو وسعيد) راجحٌ على رفعهما؛ لأنَّك في نصبهما عاطف جملة فعلية على جملةٍ فعليةٍ، وأنت في رفعها عاطف جملة ابتدائية على جملةٍ فعليةٍ، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة[٦]، ولا يُشترط عند أغلب النَّحويين في الفعل المبدوء به في الجملة المعطوف عليها أن يكون متعدّيًا أو لازمًا، ومتصرفًا أو جامدًا، وتامًّا أو ناقصًا، نحو قولنا: (لقيتُ زيدًا وعمرًا كلمتُه، وجاء زيدٌ وعمرًا كلمتُه، ولستُ أخاك وعمرًا أعينُك عليه، وكنتُ أخاك وعمرًا كنت له أخًا)[٧].

وممّا جاء منصوبًا بإضمار فعل، طلبًا للمشاكلة، قوله تعالى: يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا[الإنسان:٣١]، قال أبو حيان:" وقرأ الجمهور (والظالمين) نصبا بإضمار فعل، يفسّره قوله (أعدّ لهم)، وتقديره (ويعذب الظالمين)، وهو من باب الاشتغال، جملة عطف فعلية على جملة فعلية[٨]، وقال السمين الحلبي:" قوله: (والظالمين أعدّ لهم) منصوبٌ على الاشتغال بفعل، يُفسِّرُه (أعدّ لهم)، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظُ، تقديرُه: (وعذَّبَ الظالمين)، ونحوُه: (زيدًا مررتُ به)، أي (جاوَزتُ ولابستُ)، وكان النَّصبُ هناُ مختارًا لعطفِ جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله: (يُدْخِلُ)، وقرأ الزبير، وأبان بن عثمان، وابن أبي عبلة (والظَّالمون)، رفعًا على الابتداء، وما بعده الخبرُ، وهو مرجوحٌ لعدم المناسبة[٩]، وأيضًا قوله تعالى: فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا)(وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا [الفرقان: ٣٦-٣٧]، فإذا عددنا (لمّا) ظرفًا، وهو مذهب أبي علي الفارسي[١٠]، جاز أن يكون (قومَ نوح) مفعولًا به لفعل محذوف يفسّره

---

[١] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١١٧/١٠.
[٢] ـ شرح الجمل: ٤٣٦.
[٣] ـ المصدر نفسه: ٤٣٦.
[٤] ـ أمالي ابن الشجري: ٨٥/٢.
[٥] ـ الغرة المخفيّة: ١/ ٤١٥.
[٦] ـ شرح التسهيل: ١٤٢/٢.
[٧] ـ ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٣/٦.
[٨] ـ البحر المحيط: ٣٩٣/٩.
[٩] ـ الدر المصون: ٦٢٧/١٠.
[١٠] ـ ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٢.

الفعل (أغرقنا)، قال السمين الحلبي:" قوله: (وقومَ نوحٍ) يجوز أن يكون منصوبًا عطفًا على مفعول (دَمَّرناهم)، ويجوزُ أن يكون منصوبًا بفعلٍ مضمر، يُفَسِّره قوله (أغْرَقْناهم)، ويُرجَّح هذا بتقدُّم جملةٍ فعليةٍ قبلَه. هذا إذا قُلنا إنَّ (لمّا) ظرفُ زمانٍ[١].

ولأجل المشاكلة أيضًا يُرجّح الرفع على النَّصب في الاسم المشغول عنه، إذا كان قبل حرف العطف جملة اسمية، قال ابن الشجري:" فإن كانت الجملةُ المبدوء بها اسمية قوي الرفع لمشاكلة الثانية للأولى كقولك: (زيد منطلقٌ وخالدٌ ضربتُه)[٢]، وقال ابن الخباز:" وأمّا العطف فثلاثة أقسام: الأول ما يختار فيه الرفع، وهو أن تكون الجملة الأولى اسمية، كقولك: (زيدٌ ذاهب ومحمدٌ كلمتُه)، واختيار الرفع للمشاكلة[٣].

ومن ذلك قوله تعالى يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ)(وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ [الشعراء:٢٢٤.٢٢٣]، إذ يجوز في الشَّعراء النَّصب بإضمار فعل يفسره الفعل (يتبع)، غير أنَّ الرفع على الابتداء أوثر فيه على النَّصب تحقيقًا للمشاكلة، إذ تكون جملة (الشعراء....) الاسمية معطوفة على جملة (وأكثرُهم كاذبون) الاسمية أيضا[٤]، ومنه أيضًا قول امرئ القيس كما ذكره الرمّاني[٥]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكبَتَينِ فَثَوْبٌ عليَّ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

قال الرماني معلقا على رفع (ثوب) الثانية:" فإنما رفع ليشاكلَ بالثاني الأول[٦]، إذ يجوز نصبه على أن يكون مفعولًا به مقدّمًا للفعل (أجرّ)، غير أنَّه سيكون قد عطفنا جملة فعلية على جملةٍ اسميةٍ. ولا يختص ما ذكر من أمر المشاكلة بين الجملتين المتعاطفتين بحرف العطف الواو" بل يجري في غيرها... فتقول:" رأيتُ زيدًا ثمَّ عمرًا مررتُ به، ورأيتُ زيدًا أو عمرا أكرمتُ أخاه[٧].

ب: المشاكلة بين (ويح) و(تب):

يُعد (ويح) من المصادر التي لا فعل لها" لأنَّ الواو مستكرهة أولًا، حتى تُحذف في مثل (وعد يعد) والياء مستثقلة إذا كانت عينًا متحركة، حتى تُقلب ألفا في باع ونحوه، فلمّا اجتمعت الواو والياء على السبيل الذي ذكرنا اقتضى ذلك امتناع التَّصرف[٨]. وسمع عن العرب نصبه مضافًا، نحو (ويحَك)؛إذ" جعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم (سقيا لك) لأنّه لولا اللام في (سقيا لك) لَمَا علم المعنى، وكذلك لولا الإضافة في هذه المصادر لم يعلم المُكلَّم مَن يُعنَى[٩]. وإذا قطع عن الإضافة كان الأحسنُ فيه الرفع، نحو (ويحٌ لك)، وإن كان بعض المتقدمين من النَّحويين أوجب الرفع قياسًا على أنَّه الأكثر قال السمين الحلبي:" واعلم أنَّ (ويلًا) وأخواته، وهي (وَيْح ووَيْس ووَيْب وعَوْل) من المصادر المنصوبةِ بأفعالٍ من غير لفظِها، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمارِ، لا يجوز إظهارُها البتة؛ لأنَّها جُعِلَتْ بدلًا من اللفظ بالفعل، وإذا فُصل عن الإضافة فالأحسنُ فيه الرفعُ، نحو (ويْلٌ له)، وإنْ أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم، وإن كان عبارةُ الجرميّ توهُم وجوبَ الرفع عند قَطْعِه عن الإضافة، فإنّه قال: (فإذا أدخلت اللامَ رَفعتَ، فقلت ويلٌ له ووَيْحٌ له)، كأنّه يُريد على الأكثر[١٠].

أمّا المصدر (تبّ) فهو من المصادر التي لها أفعال، وفعله (تَبَّ)، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم في قوله تعالى: تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ [المسد:١]، والمصادر التي لها أفعال لا ترد مضافة، وإنّ ما يبينها لا بد أن يرد مردفا بحرف الجر اللام، نحو (سقيًا لك وتبًا

---

[١] ـ الدر المصون:٤٨٣/٨.
[٢] ـ أمالي ابن الشجري: ٨٥/٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٣١٤/١.
[٣] ـ الغرة المخفية: ٤١٥/١.
[٤] ـ ينظر: أمالي ابن الشجري: ٨٥/٢.
[٥] ـ في ديوانه: فَلَمّا دَنَوتُ تَسَنَّيْتُهَا فَثَوبًا لَبِسْتُ وَثَوْبًا أجرُّ، ١٥٩.
[٦] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٣١٠/١.
[٧] ـ المقاصد الشافية: ٩٦/٣.
[٨] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٢٤٢/١.
[٩] ـ شرح المفصل: ٢٩٨/١.
[١٠] ـ الدر المصون: ٤٤٩/١ـ ٤٥٠.

لك)[١]، وقد ذهب الرماني إلى أنَّ النَّصب في المصادر التي لها فعل ويراد بها الدعاء نحو (سقيًا لك وتبًا لك) واجب، قال الرماني:" وحقّ (تبّ) في الإفراد[٢] النصب[٣].

فالفرق بين المصدر (ويح) وما شاكله، نحو (ويل وويب وويس) ممّا لا فعل له من لفظه، وبين المصدر (تبّ) وما شاكله مما له فعل من لفظه، أن (ويح) إذا لم يرد مضافًا فالأفضل فيه الرفع، بل إنَّ بعضًا من متقدمي النَّحويين، ولاسيما الجرمي يُستوحى من كلامهم أنَّ الرفع فيه واجب، بناءً على أنَّ الرفع أكثر من النَّصب في كلام العرب، أمّا (تب) وممّا شاكله، نحو (سقيا لك) فالأفضل فيه النَّصب، بناءً على أنَّ النَّصب أكثر من الرفع في كلام العرب؛ بل إنَّ الرماني أوجب فيه ذلك، إذا ورد مفردًا، أي غير معطوف على (ويح) وما شاكله. قال الرماني معللا وجوب الرفع في (ويح) وما شاكله، ووجوب النَّصب في تب وما شاكله:" وإنَّما كان النَّصب في (تبا لك) لا يجوز غيره في الإفراد لأنَّه مصدر متصرف، يقع فعله في الدعاء على الإنسان موقعه، فإن شئت قلت: تبتْ يداه، وإن شئت قلت: تبا له، فسبيله كسبيل (سقيا له)، إن شئت قلته، وإن شئت قلت: سقاه الله، وعلته علة (سقيا لك)، وقد تقدم ذكرها، وأنَّه لا يجوز إلّا النَّصب فكذلك (تبا لك). وأمّا (ويح) فهو مصدر لا يصرف لأنَّ الواو مستكرهة أولا، حتى تحذف في مثل (وعد يعد)، والياء مستثقلة إذا كانت عينًا متحركة، حتى تُقلب ألفًا في (باع) ونحوه، فلمّا اجتمعت الواو والياء على السبيل الذي ذكرنا اقتضى ذلك امتناع التصرف، وصار (ويح) بمنزلة الاسم الذي لا مناسبة بينه وبين الفعل كاسم الجنس، فاقتضى ذلك الرفع لضعف اقتضائه الفعل، ووجب له أن يبنى عليه خبر، فلهذا كان لا يُستغنى عن (لك) لأنَّه مبتدأ لا يستغني عن خبر. فأمّا (تبًا) فليس كذلك لأنَّه محمول على الفعل، كأنك قلت: تبت يده تبًّا، فليس يجب له خبر، وإنّما يُذكر (لك) لبيان الذي قد يجوز أن يترك، فلا يختل بتركه الكلام، كما هو في (سقيا لك) على هذه السبيل، فلهذا لم يجز في (ويح لك) إلّا الرفع[٤].

ولتحقيق المشاكلة في الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه أجاز الرماني رفع المصدر (تب)، وذلك إذا عُطف على (ويح)، فيجوز أن نقول: (ويحٌ لك وتبٌّ)، وأجاز نصب (ويح) إذا عطف على (تب)، فيجوز أن نقول: (تبًّا لك وويحًا)، يقول الرماني:" الذي يجوز في المصدر الذي يصلح في عطفه ما لا يصلح في غيره، إذا بُدِئَ بما لا يجوز في الإفراد فيه إلا الرفع، أن يُرفع الثاني، وإن كان يجب له النَّصب في الإفراد؛ ليشاكل المعطوف والمعطوف عليه، كما جاء في القرآن يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا [الانسان:٣١]، فبُني الثاني على الفعل لبناء الأول عليه في العطف، وكذلك" ويحٌ له وتبٌّ" و" تبًّا له وويحًا"، فحقُّ (ويح) في الإفراد الرفع، وحقُّ (تبّ) في الإفراد النَّصب، فإذا عُطف أحدهما على الآخر تبع الثاني الأول فيما يجب له على ما بيّنا[٥].

وبعيدًا عن قضية تحقيق المشاكلة بين المعطوف والمعطوف علية يذهب كثير من النَّحويين إلى جواز رفع المصدر الذي له فعل من جنسه مثل (السقي والتبّ)، بل إنّ لكلٌّ من الرفع والنَّصب فيهما له دلالة خاصة به، قال أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ):" والرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف النَّصب، فلا يدل إلّا على التجدد والحدوث المستفاد من عامله الذي هو الفعل، فإنَّه موضوع للدلالة على عليه[٦]، وقال الدكتور فاضل السامرائي:" وأمّا رفع المصادر هذه فللدلالة على الثبوت والاستقرار، كما سبق تفصيله في المبتدأ والخبر، تقول: صبرًا جميلًا، إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: صبرٌ جميلٌ، كان أمرًا بالصبر الدائم الطويل، وهو بمعنى المصدر المنصوب إلّا أنَّه أثبت وأدوم، وكما أنّ المصدر المنصوب للدلالة على الأمر لا فعل له، فالمرفوع لا مبتدأ له[٧].

---

[١] ـ شرح المفصل: ٢٩٨/١.
[٢] ـ اي إذا لم يرد معطوفا على مصدر آخر.
[٣] ـ شرح كتاب سيبويه (للرماني): ٢٤٢/١.
[٤] ـ المصدر نفسه: ٢٤٢/١.
[٥] ـ المصدر نفسه: ٢٤٢/١.
[٦] ـ الكليات: ٣٢٨.
[٧] ـ معاني النحو: ١٤٥/٢.

٦. المشاكلة بين ما قبل (حتَّى) الابتدائية وما بعدها من جملة:

قد يقع بعد (حتى) اسم مشغول عنه بضميره، كقولنا: (لقيتُ القومَ حتى عبد الله لقيتُه)، ويجوز في هذا الاسم الواقع بعد (حتى):

أ: الرفع على أنَّه مبتدأ والجملة التي بعده خبر، وتكون (حتَّى) حرف ابتداء.

ب: الجرّ بلحاظ أنَّ (حتَّى) حرف جرّ، وأُعيد ذكر الجملة التي بعده توكيدًا.

ت: النَّصب: وفيه توجيهان: الأول أن تكون (حتَّى) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها وأُعيد ذكر الجملة التي بعده توكيدًا. الثاني أن تكون (حتَّى) حرف ابتداء، والاسم بعدها منصوب بفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور. ينظر[١].

وأحسن هذه الوجوه هو النَّصب بفعل مضمر، تحقيقًا للمشاكلة بين ما قبل (حتَّى) الابتدائية وما بعدها، إذ يكون ما بعدها جملة فعلية، وما قبلها جملة فعلية أيضًا، قال سيبويه:" ومما يُختار فيه النَّصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة (الواو والفاء وثم) قولك: (قد لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبدَ اللهِ لقيتُه، ومررتُ بالقومِ حتّى زيدًا ضربتُ أباه، وأتيتُ القومَ أجمعينَ حتّى زيدًا مررتُ بهِ، ومررتُ بالقومِ حتّى زيدًا مررتُ به)[٢]، وقال السيرافي شارحًا كلام سيبويه:" كان الاختيار أن تضمر فعلًا يقع على الاسم الذي بعدها، حتى تكون الجملة التي قبلها مشاكلة للجملة التي بعدها، في تقديم الفعل فيهما، كما ذكرنا ذلك في حروف العطف، فإذا قلت: (لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبدَ الله لقيتُه)، فتقديرُه: (حتى لقيتُ عبدَ الله لقيتُه)[٣]، وإنّما اختيرت المشاكلة بين ما قبل (حتَّى) الابتدائية وما بعدها، من جهة أنّها محمولة على حروف العطف، كما يظهر ذلك من كلام سيبويه، ووجه حملها على حروف العطف أنَّها قد تأتي حرف عطف، فضلًا على أنّها لا يجوز الابتداء بها، أي يجب أن تسبق بكلام، شأنها في ذلك شأن حروف العطف، قال السيرافي شارحًا كلام سيبويه الآنف الذكر:" يعني أنَّ (حتَّى) بمنزلة الواو، وحروف العطف، وذلك أنَّه يجوز العطف بها، فيقال: (مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ)، و(جاءني القومُ حتى زيدٌ) و(رأيتُ القومَ حتى زيدًا)، غير أنَّ لها أحكامًا تختصّ بها نذكرها في بابها، إذا انتهينا إليه إن شاء الله. والغرض منها في هذا الموضع أنَّها لمّا جاز أن تكون عاطفة ثمّ رأينا جملة قبلها في أولها فعل، وجاء بعدها اسم قد اشتغل الفعل بضميره، كان الاختيار أن تضمر فعلًا يقع على الاسم الذي بعدها؛ حتَّى تكون الجملة التي قبلها مشاكلة للجملة التي بعدها، في تقديم الفعل فيهما، كما ذكرنا ذلك في حروف العطف، فإذا قلت: (لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبدَ الله لقيتُه)، فتقديرُه: (حتى لقيتُ عبدَ الله لقيتُه)، كما أنَّك إذا قلت: (لقيتُ القومَ وعبدَ اللهِ كلمته)، فعلى تقدير: (وكلمتُ عبدَ اللهِ كلمته)[٤]، وقال ابن الفخار مبّينًا وجه حمل (حتَّى) الابتدائية على حروف العطف:" فأجودها النصب بإضمار فعل من جهتين، أحدهما: أنَّها مضارعة لحروف العطف من جهة أنَّها لا تستعمل مبتدأة كحروف العطف، وأيضًا فإنَّها تكون حرف عطفٍ في بعض الأحوال، فاختير أن يكون ما بعدها لذلك مشاكلًا لما قبلها، كما يختار ذلك مع حروف العطف[٥].

٧. المشاكلة بين فعلي التَّعجب:

المشهور من مذهبي المدرستين في فعل التَّعجب في نحو قولنا: (ما أحسن زيدًا) أنَّه فعل ماضٍ غير متصرف مسند إلى فاعله الضمير المستتر العائد على (ما) التي هي مبتدأ عند النَّحويين، و(زيدًا) مفعول به، والجملة الفعلية من (أكرمَ زيدًا) خبر للمبتدأ (ما)، و(ما) هنا عند سيبويه اسم تامّ مبهم بمعنى (شيء)، ومعنى التَّركيب هو (شيء حسّن زيدًا)، قال ابن يعيش:" وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فـ (ما) اسم مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا اسم غير موصول، ولا موصوف، بمعنى (شيء)، كأنَّك قلت: (شيءٌ حسّنَ زيدًا)، ولم ترد شيئا بعينه، إنّما هي مبهمة، كما قالوا: (شيءٌ جاء بك)، أي: (ما جاء بك إلا شيءٌ)، ونحو قوله تعالى: إن تُبْدُواْ

---

[١] ـ شرح الجمل: ٣٤٤/١.
[٢] ـ الكتاب: ٩٠/١.
[٣] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١٤٥/٣.
[٤] ـ المصدر نفسه: ١٤٥/٣.
[٥] ـ شرح الجمل: ٣٤٤/١.

الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ [البقرة:٢٧١]، أي: (نعمَ شيئًا هي)، ولمّا أُريد بها الإبهام جعلت بغير صلة ولا صفة، إذ لو وُصفت، أو وُصلت لكان الأمر معلوما[١].

أما صيغة التَّعجب الأخرى، وهي نحو: (أحسِنْ بزيدٍ)، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ (أفعِلْ) هنا فعل ماض، جاء على صورة الأمر، والهمزة للصيرورة، ومعنى التَّركيب عنده (صارَ ذا كرمٍ)، فالاسم الظاهر (زيد) فاعل، والباء زائدة، قال الرضي:" وأمَّا (أحسِنْ بزيدٍ) فعند سيبويه (أفعِلْ) صورته أمر، ومعناه الماضي، من (أفعلَ)، أي: (صار ذا فعل)، كـ (ألحمَ)، أي (صار ذا لحمٍ)، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة[٢].

وذهب الفراء وتابعه الزمخشري إلى أنّ" (أحسِنْ) أمر لكلّ واحد بأن يجعل زيدًا حسنًا"، وعلى هذا فـ (أفعِلْ) هنا فعل أمر مسند إلى الضمير، وهمزته للجعل، و(الباء) زائدة، و(زيد) مفعول به.

وقد رأى بعض النَّحويين صحة ما ذهب إليه الفراء، وذلك لأنّ مجيء الماضي بصورة الأمر غير معهود في العربية، وأنّ همزة الجعل أكثر من الصيرورة، وأن زيادة الباء في المفعول أكثر من زيادتها في الفاعل[٣].

وذهب بعضٌ آخر الى أنَّ مذهب الفراء أحسن لأجل تحقّق المشاكلة بين فعلي التَّعجب من جهة إسنادهما إلى ضميرٍ عائدٍ على مبهم، ولأن يكون ما بعدهما مفعولًا به، وإن كان في صيغة (أفعلْ بـ) مجرورًا لفظًا بالباء الزائدة، قال تاج الدين الجُندي(ت ٧٠٠هـ):" فهذا قول حسن كما ترى، ثم إنّ صيغة الأمر مسندة إلى مبهم مقدّر، كما كانت صيغة الخبر، وهي (أكرمَ) في (ما أكرمَ) مسندة إلى مبهم، وهو (ما)، لأنَّ فعلي التَّعجب قد اتفقا في المعنى، واتّحدا في الغرض المطلوب، وهو تكامل الكرم في (زيد)، وبلوغه إلى المبلغ الأقصى، ووصوله إلى غاية، تحيط بقليله وكثيره، فيجب أن يُراعى بينهما التَّشاكل في الإسناد حتَّى يُتأكَّد بينهما الاتحاد[٤].

٨. المشاكلة بين (فو) وأخواتها:

الأصل في الأسماء الستة (أب وأخ وحم وهن وفو وذو) أنَّها أسماء محذوفة اللام تخفيفًا، والأربعة الأول المحذوف منها (واو)، ففي التَّثنية نقول: (أبوان وأخوان وحموان وهنوان)، أما (فو) فالمحذوف منها (هاء)، إذ إن أصله (فوه)، والدليل على ذلك أنَّنا نقول في جمعها (أفواه)، وفي التَّصغير نقول (فويه)، يقول ابن يعيش:" وأما (فم) فأصله (فَوْه) بزنة (فَوْز)، يدلك على ذلك قولك في تكسيره (أفواه)، وفي تصغيره، (فُويه)، فهذا وحده لامُه (هاء)، والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة[٥]، ويقتضي القياس قلب (الواو) (ألفًا) لتحركه بحركات الإعراب، وانفتاح ما قبله، ثم يدخل التنوين، وحينئذٍ لا بدّ من حذف الألف منعًا من التقاء الساكنين، فيبقى الاسم على حرف واحد، وهو أمر لا نظير له في العربية، لذلك أُبدلت (الواو) (ميما)، فصار (فم).

والأسماء (أب وأخ وحم وهن)، إذا أُريد إضافتها إلى ياء المتكلم أُضيفت إليه من دون إعادة ما حذف منها، وهو (لام) الكلمة، فنقول: (أبي وأخي وحمي)، أما (فو) ففي إضافته إلى ياء المتكلم وجهان: الأول اجراؤه مجرى (أب وأخ وحم وهن)، أي من دون إعادة (لام) الكلمة، ومن دون قلب (الواو) (ميمًا) لانتفاء الحاجة من ذلك، فيقال (فيَّ) بقلب (الواو) (ياءً) لانكسارها بسبب الياء في الرفع والنَّصب والجر، يقول تاج الدين الجُندي:" للفم في إضافته إلى ياء المتكلم مجريان، الأول، وهو الفصيح أن يضاف إضافة أخواته من غير إبدال، فيقال: (فيَّ) بكسر الفاء وتشديد الياء في الرفع والنَّصب والجر، ووجهه أنَّ قلب (الواو) (ميمًا) في حالة الإفراد إنّما كان للاحتراز عن الإجحاف ببقاء الكلمة على حرفٍ واحدٍ؛ لأنّه كان يعرب بالحركات، ويحذف حرف العلة، كما صنع مثل ذلك في (أب وأخ) عند الإفراد لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت (الواو) قلبت (ميمًا) ليصحّ آخرُه، فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب

---

[١] ـ شرح المفصل: ٤١٢/٤.
[٢] ـ شرح الرضي على الكافية: ٢٣٤/٤.
[٣] ـ المصدر نفسه: ٢٣٤/٤.
[٤] ـ الإقليد شرح المفصل: ١٦٢٣/٣.
[٥] ـ شرح المفصل: ١٥٦/١.

(واوه) (ميمًا) مفقودة فيما نحن فيه؛ لتحصّنها عن ذلك القلب بالإدغام، فلا يُصار إلى ذلك، وإنّما استوت الأحوال لأنّ حكم المضاف إلى (ياء) المتكلم كسر آخره ككسر الميم في غلامي[١]، أمّا الوجه الآخر فهو إضافته إلى ياء المتكلم مع قلب (الواو) (ميمًا) فنقول: (فمي)[٢]. والوجه الأول هو الأفصح لما فيه من المشاكلة بين (فو) وأخواتها من جهة عدم حصول القلب فيه، قال تاج الدين الجُندي:" ووجهُ كون المجرى الأول فصيحا أنَّ في ذلك إجراء الأخوات على سنن واحد، بخلاف المجرى الثاني، ففيه عدول عن منهج التَّشاكل، وميل عن مَهْيَع التَّماثل[٣].

٩. المشاكلة بين ضمير الشأن أو القصة وما يليه:

قد يتقدَّم على الجملة في العربية، اسمية كانت أو فعلية، ضمير الغائب، ويسميه البصريون ضمير الشأن أو الأمر أو الحديث إن كان بلفظ التَّذكير، والقصة إن كان بلفظ التأنيث سمي ضمير القصة، وقد يسمى بهما[٤]، ويسميه الكوفيون المجهول لإبهامه، وعدم عوده على مذكورٍ سابقٍ[٥]، ويلزم هذا الضمير الإفراد، والجملة التي بعده هي تفسير له، لمّا كان مبهمًا، ولا يأتي إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم، قال ابن يعيش:" اعلم أنّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدّمون قبلها ضميرًا، يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له، ويوحّدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمر والحديث؛ لأنَّ كلّ جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: (هو زيدٌ قائمٌ)، فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنّما هو ضمير الشَّأن والحديث، وفسّره ما بعده من الخبر، وهو (زيدٌ قائمٌ)، ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ، لأنّها هو في المعنى؛ ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنّه لم يتقدَّمه ما يعود اليه[٦]، هذا الضمير، لمّا كان مبتدأ والجملة التي بعده خبر، فإنَّ النَّواسخ التي تدخل على المبتدأ تدخل عليه، قال تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ [٧] [الأنعام:٢١] ويرجّح في ضمير الشَّأن أو القصة أن يؤنث؛ إذا وليه مؤنث كقوله تعالى: وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ [الأنبياء:٩٧]، أو مذكر شُبّه به مؤنث، نحو: (إنَّها قمرٌ جاريتك)، أو فعل بعلامة تأنيث مسندًا إلى مؤنث، كقوله تعالى: أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ [الحجّ:٤٦][٨]، ففي المواضع المذكورة في النَّص المذكور يجوز تذكير ضمير الشَّأن أو القصة، غير أنَّ تأنيثه أرجح للمشاكلة بينه وبين ما وليه من دون اختلاف في المعنى، يقول ابن مالك:" فهذا وأمثاله التَّأنيث أجود من التَّذكير؛ لأنّ مع التَّأنيث مشاكلة تحسّن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشَّأن بمعنى واحد، والتَّذكير مع ذلك جائز[٩].

المطلب الرابع: المشاكلة بوصفها وجهًا تعليليًا في تفسير الظواهر اللغوية.

حرص النَّحويون العرب منذ نشأة النَّحو على توضيح ما كان العرب ينطقون به، بعد وضعهم الأقيسة، والقواعد، فكانوا يعلّلون لكلِّ مسألة نحوية[١٠]. ولمّا رأوا أهمية المشاكلة في الكلام، وأنَّ العرب أوجبته في كلامهم تارةً، وأخرى كانت تؤثره في مواضع كثيرة، أخذوا منها تعليلًا مناسبًا فسّروا به ظواهر لغوية، ومن هذه الظواهر:

---

[١] ـ الإقليد شرح المفصل: ٢٧٢/١.
[٢] ـ ينظر المصدر نفسه: ٢٧٢/١.
[٣] ـ المصدر نفسه: ٧٢١/٢.
[٤] ـ ينظر شرح التصريح على التوضيح: ١٦٢/١ـ١٦٣.
[٥] ـ ينظر شرح المفصل: ٣٣٦/٢.
[٦] المصدر نفسه: ٢٠٢/٣
[٧] ـ ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٢.
[٨] ـ ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/١.
[٩] ـ المصدر نفسه: ١٦٤/١ـ١٦٥.
[١٠] ـ ينظر نظرية العامل في النحو العربي: ٢٧

١. اختيار الضمّ للفاعل:

إن من لوازم تأليف الجملة في العربية وجود ركنين أساسيين، هما المسند أو المحكوم به، والمسند إليه أو المحكوم عليه[١]، والمشهور عند النَّحاة أنّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأنّ الفاعل هو المسند إليه والفعل هو المسند في الجملة الفعلية، ويعدُّ هذان الركنان عمادي الجملة، لذلك يطلق عليهما النَّحاة مصطلح (العمد)؛" لأنّها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها[٢]، وغير عمدتي الكلام الفضلة، كالمفاعيل وغيرها، إذ لا تعدُّ من لوازم تأليف الجملة في العربية.

أمّا علامات الإعراب التي تدخل الأسماء المعربة لبيان المعاني التي تعتورها فهي الضمة، وهي علامة الرفع، والفتحة، وهي علامة النصب، والكسرة، وهي علامة الجرّ، وقد جعل" الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعير وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الأضافة[٣].

وقد قيل في سبب اختيار الضمّ للفاعل دون المفعول به الذي اختير له الفتح إنَّ الفاعل أقوى من المفعول، فجُعل له أقوى الحركات، وهو الضم، ووجه قوة الفاعل وضعف المفعول أنَّ الفعل لا يستغني عن الفاعل، فلا يجوز حذفه، وإذا حذف قام شيء مقامه، أمّا المفعول فيجوز إسقاطه من الكلام، من دون إقامة شيء مقامه، يقول ابن يعيش:" والمعنى بقوّة الفاعل تمكّنه بلزومه الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطه وحذفه، ألا ترى أنك تقول: (ضرب زيدٌ)، ويكون الكلام مستقلّا، وإن لم تذكر مفعولًا، ولو أخذت تحذف الفاعل، ولم تقم مقامه شيئًا، نحو: (ضرب زيدًا) من غير فاعل لم يكن كلامًا، وإذًا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف[٤].

أمّا وجه قوة الضمة فلأن" الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف؛ لأنّها أضيق مخرجًا، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها، ومخرج الألف كلّما اتّسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صلب الصوت، وقوي[٥].

لذلك جعلوا الضمة التي هي أقوى من الفتحة للفاعل الذي هو أقوى من المفعول به من باب المشاكلة، قال السيرافي:" وربّما احتج بعض النَّحويين بأن يقول: الفاعل أقوى من المفعول؛ لأنَّه محتاج إليه، فجعل له أقوى الحركات للمشاكلة[٦]، قال ابن يعيش:" فناسبوا أن أعطوا الأقوى للأقوى، والأضعف للأضعف[٧].

٢. اختيار الضمّ للنائب عن الفاعل:

إذا أُريد عدم ذكر الفاعل لغرض ما كان لا بدّ من إقامة شيء مقامه، نحو المفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجارّ والمجرور، فيعطى ما يُقام مقام الفاعل" ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه[٨].

وقد علّل بعض النَّحويين مجيء النائب عن الفاعل مرفوعًا بتحقيق المشاكلة بينه وبين ما أُقيم هو مقامه، وهو الفاعل، فيكون دليلًا على أنَّ المحذوف مرفوعٌ، قال تاج الدين الجَندي:" وأمّا ضم الأول فلأن الضم حركة الفاعل، فلمّا حذف الفاعل بني على حركة تشاكل حركة الفاعل؛ ليكون دليلًا على أن المحذوف مرفوع[٩] وقيل إنَّ عملها اختصّ بالجزم؛" لأنَّها لمّا اختصت بالأفعال، وعملت فيها، وجب أن تعمل عملًا هو خاصٌّ بالأفعال، وهو الجزم[١٠].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٣/١، ومقومات الجملة العربية: ٥٢.
[٢] شرح المفصل: ٢٠٠/١.
[٣] ـ شرح الرضي على الكافية: ٦٢/١.
[٤] ـ شرح المفصل: ٢٠١/١.
[٥] ـ المصدر نفسه: ٢٠١/١ـ٢٠٢
[٦] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٢٦٥/٢.
[٧] ـ شرح المفصل: ٢٠١/٢.
[٨] ـ شرح ابن عقيل: ٩٢/٢.
[٩] ـ الإقليد شرح المفصل: ١٥٣٦/٣.
[١٠] ـ شرح المفصل: ١٤٤/٥.

٣. عمل لام الأمر الجزم:

لمّا كان (افعلْ) المبني على السكون، واللام في نحو: قولنا: (لتفعلْ) دالّين على الأمر، عملت لام الأمر الجزم بالسكون طلبًا للمشاكلة مع فعل الأمر الذي يكون علامة بنائه الأصلية السكون أيضًا، يقول تاج الدين الجندي:" والوجه الثاني أنَّ الأمر باللام والأمر بغيرها قد تشاركا في مفهوم الأمرية فيجب أن تعمل اللام الجزم طلبًا للتشاكل في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا[١].

٤. إضمار (أن) وجوبًا بعد الفاء السببية وواو المعية:

يجوز في المضارع المقترن بـ (الفاء)، أو (الواو)، والمسبوق بنفي أو طلب، الرفع والنصب، غير أنَّ لكلٍّ منهما دلالة يختص بها، ففي نحو قولنا: (ما تأتينا فتحدثنا)، للرفع فيه معنيان:

١- أن تكون جملة (تأتينا) مشتركة مع جملة (تحدثنا) في النفي، فيكون المعنى: (ما تأتينا وما تحدثُنا).

٢- أن تكون جملة (تأتينا) مثبتة، فيكون المعنى: (ما تأتينا ثم أنت تحدثُنا)، وتكون بذلك جملة (تأتينا) خبرًا لمبتدأ محذوف.

يقول ابن يعيش:" والرفع أيضا من وجهين: أحدهما أن تريد بالثاني ما أردت بالأول، وتشرك بينهما فتعطف (تحدثني) على (ما تأتيني)، ويكون النفي قد شملهما، كأنَّه قال: (ما تأتينا وما تحدثُنا)، فهو عطف فعل على فعل، ومثله قوله تعالى: هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ)(لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ [المرسلات:٣٥.٣٦]، أي فلا يعتذرون، والوجه الثاني أنْ يكون الإتيان منفيًّا، والحديث موجبا، ويكون فيه عطف جملة على جملة، كأنه قال:" ما تأتيني فأنت تحدثُني على كل حال"، وليس أحدهما متعلقًا بالآخر، ولا هو شرط فيه[٢].

أمّا إذا قصد التنصيص على السبب فيجب نصب المضارع للدلالة عليه، ويحتمل معنيين ذكرهما سيبويه في كتابه، جاء في الكتاب:" وتقول: (ما تأتيني فتحدّثَني)، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي: لو أتيتني لحدثتني، وأمّا الآخر: فما تأتيني أبدًا إلّا لم تحدثني، أي: منك إتيان ولا حديث منك[٣].

وفي كلا المعنيين يكون الثاني مخالفًا للأول من حيث الإثبات والنفي، ففي المعنى الأول الذي ذكره سيبويه يكون الإتيان منفيًّا، والحديث مثبتًا، وفي المعنى الثاني يكون الإتيان مثبتًا، والحديث منفيًّا، يقول ابن يعيش:" فالنصب يشتمل على معنيين، يجمعهما أنّ الثاني مخالف للأول، فأحد المعنيين: ما تأتينا محدثا، أي: (ما تأتينا إلّا لم تحدثنا)، أي قد يكون منك إتيان، ولا يكون منك حديث، والوجه الآخر: (ما تأتينا فكيف تحدّثُنا) فهذا معنى غير المعنى الأول؛ لأنّ معناه: (لو زرتنا لحدثتنا)، فأنت الآن نافٍ للزيارة، ومعلم أنّ الزيارة لو كانت لكان الحديث[٤].

واختلفت المدرستان في العامل في نصب المضارع في هذا الموضع، فذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل معنويٌّ في كلِّ فعلٍ مضارعٍ منصوبٍ، مقترن بـ (فاء) السببية، أو (واو) المعية، ومسبوق بنفي، أو طلب، والعامل المعنوي عندهم هنا هو الخلاف، وفسروا الخلاف بأنّ جملة الجواب في تركيبي النفي أو الطلب مخالف لما قبله، قال أبو البركات الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء ـ التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ـ ينتصب بالخلاف... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنَّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ايتنا فنكرمَك) لم يكن الجواب أمرًا، فإذا قلت: (لا تنقطعْ عنا فنجفوَك) لم يكن الجواب نهيًا، وإذا قلت: (ما تأتينا فتحدّثَنا) لم يكن الجواب نفيًا، وإذا قلت: (أين بيتُك فأزورَك) لم يكن الجواب استفهامًا، وإذا قلت: (ليتَ لي بعيرًا فأحجَّ عليه) لم يكن الجواب تمنيًّا، وإذا قلت: (ألا تنزلُ فتصيبَ خيرًا) لم يكن الجواب عرضًا، فلمّا لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بيّنا[٥].

---

[١] ـ المصدر نفسه: ١٥٠١/٣.
[٢] ـ شرح المفصل: ٢٥٨/٤.
[٣] ـ الكتاب٣٠/٣.
[٤] ـ شرح المفصل: ٢٤١/٤.
[٥] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٥ـ٤٤٦

وقد ردّ أنصار المذهب البصري، ولا سيما المتأخرون منهم، مذهب الكوفيين، زاعمين أنَّ العامل المعنوي لا يعمل إلّا الرفع. ويردُ على قول الكوفيين أيضًا أنَّ المعنى الثاني من معنيي الرفع تكون فيه جملة (تحدثنا) مثبتة، وهي بذلك مخالفة لجملة (تأتينا) المنفية، وهذا الخلاف لم يؤثّر في جملة (تحدّثنا) شيئًا، إلّا إذا قلنا إنَّه هو الرافع له في هذا الموضع، وهذا يناقض مذهبهم؛ إذ إنَّ الكسائي يذهب إلى أنّ الزوائد في أول المضارع هي التي تعمل فيه الرفع، أمّا الفراء؛ فيذهب إلى أنَّ رافع المضارع هو تجرّدُه من الناصب والجازم[١].

أمّا البصريون؛ فيذهبون إلى أنَّ ناصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي والطلب هو (أنْ)، يقول سيبويه:" واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكلّ ذلك على إضمار (أن)[٢].

وقد علل أصحاب المدرسة البصرية تقدير (أنْ) بأنّ ما قبل الفاء لما كان مصدرًا في المعنى، صعب عليهم عطف ما بعد الفاء من فعل على ما قبل الفاء، لأنّه في المعنى اسمٌ مصدرٌ؛ لذلك قدّروا (أنْ) حتى يصير ما بعد الفاء اسمًا مصدرًا، ولو مؤولًا؛ فيسوغ عطف ما بعد الفاء على ما قبله، يقول الشاطبي:" ولما كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذي أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يبطل ما قصدوه من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول في تقدير المصدر، وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر، وجعلوا الثاني مقدّرًا بمصدر غير ظاهر؛ فلذلك قدّرت أن، فعملت عملها، فالكلام في تقدير (ما يكون إتيانٌ فحديثٌ)[٣].

وقد يرد على هذا أنَّ ما بعد الفاء من فعل هو أيضًا بمعنى المصدر[٤]، فَلِمَ قدّروا (أن) الحرف المصدري مع الفعل الواقع بعد الفاء، ولم يقدّروه مع الفعل الواقع قبل الفاء، مع أنّ في معنى المصدر، والجواب عن ذلك أنّ الفعل الواقع بعد الفاء منصوبٌ، ولا بدّ من عامل يعمل فيه النصب، فلم يكن أمامهم غير القول بأنّه منصوبٌ بعامل محذوف، وهذا العامل هو (أنْ)، فهو يعمل النصب في المضارع، فضلًا على أنَّه حرف مصدري، يؤول مع ما بعده بمصدر.

وقد جعل البصريون هذا الموضع من مواضع حذف (أن) وجوبًا، واحتاجوا إلى تعليل عدم جواز ظهورها، فذهب بعضهم إلى أنّ إظهار (أنْ) يُعدُّ تصريحًا بالمصدرِ، وإن كان مؤولًا، وما قبل الفاء فعل، وإنْ كان بالمعنى مصدرًا؛ لذلك لم يسغ ذكر (إنْ)، إذ إن ذكره سيجعلنا نعطف مصدرًا مؤولًا على فعل.

يقول ابن يعيش في المضارع الواقع جوابا لنهي في نحو قولنا: (لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللبن):" لا يجوز إظهار (أنْ) فيه، لئلّا يصير المصدر مصرحًا به، ثم تعطفه، فتكون قد عطفت اسمًا صريحًا على فعل صريح، فلو كان الأول مصدرًا صريحًا لجاز لك أنْ تظهر (أن) في الثاني، نحو قوله:

للبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لَبْسِ الشّفوفِ

ولو قال: (وأنْ تقرَّ عيني) لجاز؛ لأنّ الأول مصدر[٥].

أي إن في وجوب إضمار (أن) مشاكلة لعدم ظهور المصدر فيما قبل الفاء، إذ المصرح به الفعل، وإذا ظهرت (أن)، كان ذلك إيذانًا بظهور المصدر، قال السيرافي في نحو قولنا: (ما تجلسُ فتحدّثَنا):" فلمّا كان الفعل الثاني في (ما) جوابًا تضمّن معنى يخالف الأول، وإنْ كان معطوفًا عليه في المعنى، فقُدّر الأولُ تقدير المصدر، كأنّه قال: (ما يكونُ منك جلوسٌ)، وقُدر في الثاني (أن)، فنُصب بها الفعل، ثمّ كُره أن يكون الأول في لفظ الفعل، والثاني يقترن به ما يصيّره اسما، وهو (أن)، فحُذفت أن ليشاكل الأول الثاني في الفعلية[٦]، وجاء في (كتاب المقاصد الشافية):" ولم تظهر (أنْ) لأنَّ ظهورها لفظًا كالمصدر الذي ظهر، ولم يظهر المعطوف عليه؛ إذ

---

[١] ـ ينظر: شرح التسهيل: ٦/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦/٤.
[٢] ـ الكتاب: ٣٠/٣
[٣] ـ المقاصد الشافية: ٤٨/٦.
[٤] ـ ينظر: الكتاب: ٣٠/٣
[٥] ـ شرح المفصل: ٢٣٧/٤.
[٦] ـ شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٢٣٤/٢.

الظاهر إنَّما الفعل، فكان من المشاكلة لزوم الإضمار[١]، وقال تاج الدين الجَندي:" فإنْ قلت: هل يجوز إظهار (أنْ) بعد الفاء؟ قلت: لا؛ لأنّ صدر الكلام ليس فيه مصدر ظاهر، وإنّما فيه فعل، فرفض إظهار (أن)؛ ليكون رفضه إثباتًا لضرب من المشاكلة بين صدر الكلام وآخره، وكم من مقدّر في كلامهم لا يُتكلَم به[٢].

٥. وجوب رفع النعت في نحو: (يا أيُّها الرجلُ):

إذا أريد نداء ما فيه (ال) جيء بـ (أي) وصلة لندائه، نحو قولنا: (يا أيَّها الرجلُ)، و(أي) هنا منادى مبني على الضم، و(الهاء) للتنبيه، و(الرجل) نعت المنادى، ولا يجوز هنا عند النَّحويين إلّا رفع النعت، خلافًا للمازني(ت ٢٤٩هـ) الذي أجاز النصب، قياسًا على (الظريف) في نحو قولنا: (يا زيدُ الظريف)، الذي يجوز فيه النصب مراعاة لمحلّ المنعوت (زيد)، إذ هو مبنيّ على الضمّ في محلّ نصبٍ مفعول به[٣]. وقد ردّ النَّحويون ما ذهب إليه المازني، وذلك لأنّ النَّعت هنا لازم، ولا يُستغنى عنه بخلاف (الظريف) في (يا زيد الظريف)، قال تاج الدين الجَندي:" الصفة بمنزلة الموصوف، وهي هنا لازمة، ألَا ترى أنك لو قلت: (يا زيدُ) وقعت لك الغنية عن (الظريف)، ونحوه، ولو قلت: (يا أيُّ أو يا أيُّها) امتنع الجواز؛ لأنّ (ايًّا) مبهم، لا يستقلُّ بنفسه[٤].

فلمّا كانت الصفة هنا ملازمة للموصوف صار الموصوف وصفته كالكلمة الواحدة، فجرى (يا أيُّها الرجلُ) مجرى (يا رجلُ)، فكما أن (رجل) في (يا رجلُ) لا يجوز فيه إلا الضم لم يجز في (الرجل) في (يا أيُّها الرجلُ) إلّا الرفع، وفي ذلك تحقيق لمشاكلة لفظية بين التعبيرين، قال تاج الدين الجندي:" فلما لزمته الصفة قوي الاتحاد به، وازداد الاتصال، فتنزّل (أي) مع صفته في نحو: (يا أيُّها الرجلُ) بمنزلة كلمة واحدة، فجرى قولك: (يا أيُّها الرجلُ) مجرى قولك: (يا رجلُ)؛ ليكون متشاكلا لذلك في اللفظ، وينفصل عمّا لا يلزم من نحو: (يا زيدُ الظريفُ)[٥].

٦. إذ والفعل الواقع بعدها:

تدل (إذ) في العربية على المضيِّ، فإذا وقع بعدها جملة فعلية جاز أن يكون ماضيًا أو مضارعًا دالًّا على المضيّ، وإذا وقع بعدها جملة اسمية، وكان الخبر فيها جملة فعلية كان المستحبُّ أن يكون مضارعًا، إذ إنَّ العرب كانت توقع الماضي بعد (إذ) من دون فاصل بينهما لوجود مشاكلة بينهما من جهة المعنى، يقول أبو علي الفارسي:" ألا ترى أنَّهم يستحسنون قولهم: (كان ذلك إذ زيدٌ يفعل، وإذ يفعل زيدٌ)، ويستقبحون: (كان ذلك إذ زيدٌ قام) حتى يقولوا: (إذ قام زيدٌ)، فلا يفصلون بين (إذ) والمثال الماضي لَما بينهما من التشاكل[٦]، وجاء في (شرح المفصل):" وإذا كان الفعل مضارعًا حسُن تقديمه وتأخيره، نحو (جئتك إذ يقومُ زيدٌ)، و(إذ زيدٌ يقومُ)، وإذا كان ماضيًا لم يحسن تأخيره، لا يكادون يقولون: (إذ زيدٌ قامَ)، وذلك لأن (إذ) ظرف زمان ماض، فإذا كان معك فعل ماض استحبّوا إيلاءه لتشاكل معناهما[٧].

٧. كسر (لام) الجرّ:

الأصل في الحرف هو البناء، وأصل البناء أن يكون بالسكون، غير أنَّه قد يُضطرُّ إلى التحريك لعلّة ما، نحو الحروف الأحادية التي يجب بناؤها على الفتح، منعًا من الابتداء بالساكن، وهو غير جائز في العربية، واختير الفتح لها لأنَّها أخفّ الحركات، قال السيرافي:" اعلم أنَّ الحروف التي جاءت لمعنى، وهي على حرفٍ واحدٍ، حكمها أن تكون مفتوحة كواو العطف وفائه إذا قلت: (قام زيد وعمرو)، (وقام زيدٌ فعمرو)، وألف الاستفهام، كقولك: (أزيدٌ عندك)، وإنّما كان الأصل في هذه الحروف أن تجيء مفتوحة من قبل أنَّها حروف يضطرّ المتكلم إلى تحريكها لابتدائه بها، وقد كان حكمها لو أمكن فيها السكون أن تكون حروفا ساكنة؛ لأنّها حروف

---

[١] ـ المقاصد الشافية: ٤٨/٦.
[٢] ـ الإقليد شرح المفصل: ١٤٧٠/٣.
[٣] ـ ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/٣ـ٤٠٠.
[٤] ـ الإقليد شرح المفصل: ٤٢٠/٢.
[٥] ـ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
[٦] ـ المسائل الشيرازيات: ٣٠٤/٢.
[٧] ـ شرح المفصل: ١٢١/٣.

معانٍ، فلمّا أوجبت الضرورة تحريكها ليمكن النطق بها حركوها بأخفِّ الحركات، وهي الفتحة، وبها يمكنهم النطق بها فلم يحتاجوا إلى تكلّف ما هو أثقل منها[١].

غير أنّه وُجِدتْ حروف معانٍ أحاديّة بُنيت على الكسر، مثل الباء، نحو: (مررتُ بِزيدٍ)، وعلّة ذلك أنَّ الباء حرفٌ عاملٌ، يعمل الجرّ، وعلامة الجر هي الكسرة، وتحقيقًا للمشاكلة بين علامة بنائها وعملها الجرّ بُنيت على الكسر، قال السيرافي:" فإن قال قائلٌ: فلم كسروا الباء، وفيها من العلّة الموجبة للفتح ما ذكرته في الحروف المفتوحة؟ قيل له: من قبل أنَّ الحروف التي ذكرناها غير عاملة عملا يختص به، ولا يكون في غيره، والباء عاملة الجرّ، لا تكون إلّا فيه، فألزموها الكسر لمشاكلة موضعها من الجرّ[٢].

٨. الجرّ بالمجاورة:

إن من أبرز الظواهر النَّحوية التي فسرها النَّحويون بالمشاكلة ظاهرة الجر لأجل المجاورة، فتحقيقًا للتناسق والانسجام بين الألفاظ المتجاورة في التركيب رأى النَّحويون أنّ ذلك جرّهم إلى إخراجهم اللفظ عمّا يقتضيه في عرفهم من إعراب إلى ما يوافق ما يجاوره، وهو ما اصطلح عليه النَّحويون، بالمجاورة أو الجوار، يقول ابن الفخار:" ثم اعلم أنَّ النكرة تجري على النكرة نعتًا وحالًا، والنعت أقوى لما فيه تناسب اللفظين، وإذا كانوا يؤثرون ذلك مع فساد المعنى في نحو قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فأولى أن يؤثروه مع صحته[٣]، والجوار أو المجاورة" الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المعرب عمّا يجب من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف[٤]، ولعلّ من أبرز ما يدلّ على ذلك ما ورد عن العرب من قولهم المشهور: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)، فـ (خرب) صفة لـ (جُحر)، وهذا يقتضي أن يكون مرفوعًا، لأنَّ الصفة تتبع الموصوف، غير أنَّ مجاورته لـ (ضبّ) المجرور استدعت أن يخرج عمّا يقتضيه من إعراب إلى مشاكلة جواره[٥].

وقد شاعت هذه الظاهرة في كلام العرب، ولم يقتصر وقوعها في بابٍ واحدٍ من العربية، بل وقعت في أكثر من باب نحوي منها:

أ: النعت: وهو من أكثر الأبواب التي يحمل فيها على الجوار لأجل المشاكلة، ومنه قول ذي الرمة[٦]:

تُريكَ سُنّةَ وَجْهٍ غَيرَ مقرفةٍ مَلْسَاءَ لَيْس بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ

فقد روي (غير) بالنَّصب لأنَّه نعت (سُنة)، وبجره لمجاورته (وجه)، قال الفراء:" قلت لأبي ثروان العُكلي هذا البيت بخفض، كيف تقولُ: تُريك سنةَ وجهٍ غيرَ مقرفةٍ، قلت له، فأنشد، فخفض (غير)، فأعدت القول عليه، فقال: الذي تقولُ أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض[٧]، ومنه أيضًا قول امرئ القيس[٨]:

كأنّ ثَبِيْرًا فِي عَرَانينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

قال أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨ هـ): و(المُزّملُ) نعت (كبير)في المعنى أجراه على إعراب (البجاد) للمجاورة [٩].

ب: عطف النسق: من ذلك قوله تعالى لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ [البينة:١]، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ (المشركين) جُرّ لمجاورته (الكتاب)، وحقّه الرفع عطفًا على (الذين)، قال أبو البركات الأنباري:" وجه الدليل أنه

---

[١] شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١٦٠/١

[٢] ـ المصدر نفسه: والصفحة نفسها، وينظر: المقاصد الشافية: ١٢٣/١.

[٣] ـ شرح الجمل: ١٤٣/١.

[٤] ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٣/٣

[٥] ـ شرح الكافية الشافية: ١١٦٧/٣.

[٦] ـ ديوانه: ٩٢/٣.

[٧] ـ معاني القرآن: ٢٢/٢.

[٨] ـ ديوانه: ٥٧

[٩] ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧

قال: (والمشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفًا على (الذين) فهو مرفوعٌ لأنَّه اسم (يكن)" [١]، من ذلك أيضًا قول زهير بن أبي سلمى[٢]:

لَعِبَ الرّياحُ بِهَا وَغَيَّرَها بَعْدي سَوافِي المُورِ والقَطْرِ

فقد جرّ (القطر) لمجاورته (المور)، مع أنَّه نعتٌ لـ (سوافي) المرفوع على الفاعلية[٣].

ت: التَّوكيد: وقوع المشاكلة بداعي المجاورة في باب التَّوكيد نادر، وذكر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ)أنَّ ذلك وقع في بيتٍ واحدٍ على سبيل الندرة، وهو[٤]:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزّوجاتِ كلِّهُمُ أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرُرُ الذَّنبِ

فـ (كلّهم) توكيد لـ (ذوي) فحقّه الرفع، وجرّ لمجاورته (الزوجات)، قال الفراء" أنشدني أبو جراح العقيليّ:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزّوجاتِ كلِّهُمُ أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرُرُ الذَّنبِ

فاتبعَ (كلَّ) خفض (الزوجات) وهو منصوبٌ لأنّه نعت لـ(ذوي)[٥].

المصادر

١. اتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر: أحمد بن عبد الغني الدمياطي المشهور بالبناء (ت١١١٧هـ)، حققه وقدم له: د. شعبان إسماعيل محمد إسماعيل، الطبعة الأولى عالم الكتب، بيروت ١٩٨٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (ت٩٥١هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية، ١٩٢٨م.

٤. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧م.

٥. أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: عصام عيد فهمي أبو غريبة، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٦. إعراب القرآن المسمى (الجواهر):علي بن الحسن الباقولي(ت٥٤٢هـ) والمنسوب خطأ إلى الزّجاج إبراهيم بن السري، (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني للنشر، بيروت، ١٩٨٢م.

٧. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨م.

٨. الاقتراح في علم أصول النحو: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، وعلاء الدين عطية، الطبعة الثانية، دار البيروتي، دمشق، ٢٠٠٦م.

[١] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨٣.
[٢] ـ ديوانه: ١١٤.
[٣] ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٤/٤
[٤] ـ خزانة الأدب: ٩٣/٥
[٥] ـ معاني القرآن: ٧٥/٢.

٩. الإقليد شرح المفصل: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِي (ت ٧٠٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي الدراويش، الطبعة الأولى، مطابع جامعة محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، ٢٠٠٢م.

١٠. أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت لبنان، ((د.ت)).

١١. أمالي ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٢. الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ابو الخير عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ)، مطبعة المكتبة التجارية، مصر، ((د.ت)).

١٥. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥م.

١٦. الإيضاح في علوم البلاغة: أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٧. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.

١٨. بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن يعقوب المشهور بابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).

١٩. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادرالزركشي، (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.

٢٠. التبيان في إعراب القرآن: (المطبوع خطأً باسم إملاء ما منَّ به الرحمن) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.

٢١. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ) حقق قسم (الأدوات والحروف)، د. محمد بن مختار اللوحي، وحقق قسم (التركيب) د. محمد عبد الله غنضور، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٢٢. تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١١م.

٢٤. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، (ت ٨١٦ هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٥. تفسير الجلالين: أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين المحلي، (ت ٨٦٤ هـ)، و أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي، دار التربية للطباعة والنشر، (د.ت).

٢٦. تفسير غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٨م.

٢٧. تفسير غريب القرآن الكريم: فخر الدين بن محمد علي بن أحمد الطريحي، (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: محمد كاظم الطريحي، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٥٣م.

٢٨. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠١م.

٢٩. توجيه اللمع: أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٣٠. التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين (ت٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، (د.ط)، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

٣١. الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ، (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٣. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زرعة، (ت ٤٠٣ هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٤. الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان المعروف بابن خالَويه، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح: د.عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٧٧م.

٣٥. الحدود في النحو: مطبوع ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة): أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرمّاني،(ت ٣٨٤ هـ)، حققها: د.مصطفى جواد، ويوسف يعقوب، مديرية الثقافة العامة، بغداد،١٩٨٩م.

٣٦. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ١٩٨٩م.

٣٧. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٣٨. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العبّاس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق، ٢٠١١م.

٣٩. دلالة الألفاظ: د.إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٤٠. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق: محمد عبده عزام، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، ١٩٨٧م.

٤١. ديوان الأعشى: ميمون بن بحدل، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٢. ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

٤٣. ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعة بشير يموت، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٣٤م.

٤٤. ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠م.

٤٥. السبعة في القراءات: أبو بكرأحمد بن موسى بن مجاهد، (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق:د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

٤٦. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني،، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ت).

٤٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الغدير للطباعة والنشر، قم، ١٤٣٤هـ.

٤٨. شرح اختيارات المفضل: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد المعروف بالخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م

٤٩. شرح التسهيل: أبو محمد محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٠.

٥٠. شرح الجمل: أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الفخار (ت ٧٥٤هـ) تحقيق د. روعة محمد ناجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.

٥١. شرح الرضيّ على الكافية: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٥٢. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري، (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٥٣. شرح الكافية الشافية: أبو محمد محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٤. شرح اللمع: أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي الكوفي (ت ٥٣٩هـ) قرأه وعلّق عليه: محمود بن محمد الموصلي، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات، ٢٠١٠م.

٥٥. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٥٦. شرح المفصل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق،، ٢٠١٣م.

٥٧. شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) تحقيق: د. يحيى علوان حسون، الطبعة الأولى، دار امل الجديدة، دمشق، ٢٠١٦م.

٥٨. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

٥٩. شرح شافية ابن الحاجب: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٦٠. شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، تأليف محمد جعفر الكرباسي، الطبعة الأولى، دار الاعتصام للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.

٦١. شرح كافية ابن الحاجب: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله المعروف بابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد حسن اسماعيل، الطبعة الأولى، كتاب ناشرون للطباعة، بيروت، ٢٠١١م.

٦٢. شرح كتاب سيبويه: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني إعداد وتحقيق: د.عثمان غزال، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ٢٠١٦.

٦٣. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ) حققه وقدم له: د. رمضان عبد النواب، ود. محمود فهمي حجازي، وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٦٤. شعر ابن ميادة: جمعه وحققه حنا جميل حداد، راجعه قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢.

٦٥. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م.

٦٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، منشورات دار العلم للملايين، لبنان، ١٩٩٠م.

٦٧. ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: د. محمد عبد الفتاح الخطيب، الطبعة الأولى، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٦٨. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: د. عبد الفتاح حسن علي،الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨م.

٦٩. العين: أبو عبد الرحمن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

٧٠. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: أبو العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٠م.

٧١. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠٠٢م.

٧٢. الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، ١٤١٢هـ.

٧٣. الفوائد والقواعد: أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م.

٧٤. قواعد الطارحة: أبو عبد الله الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عمر، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١١م.

٧٥. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

٧٦. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي بن محمد التهانوي (كان حياً عام ١١٥٨م)، حققه:د. علي دحدوح، نقل النص الفارسي إلى العربية: الدكتور. عبد الله الخالدي، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٧٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن محمد بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)،(د.ط) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٣م

٧٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)،تحقيق د. محيي الدين رمضان، الطبعة الأولى، الرسالة العالمية، بيروت، ٢٠١٣م.

٧٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ١٩٩٨م.

٨٠. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، القاهرة، ((د.ت)).

٨١. اللغة العربية معناها ومبناها:د. تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٧٩م.

٨٢. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر بيروت، ١٩٧١م.

٨٣. مجاز القران: أبو عبيدة معمر بن المثنى، (ت ٢٠٩ هـ)، تحقيق فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٠م.

٨٤. مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ. عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

٨٥. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبوعلي الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت٥٤٨هـ)،تصحيح وتحقيق:هاشم الرسول المحلاتي، وفضل الله اليزدي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦

٨٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحقّ بن عطية الاندلسي، (ت ٥٤١ هـ)، دار ابن حزم (د.ط)، بيروت، ((د.ت)).

٨٧. المحصول في شرح الفصول: أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٨٨. محيط المحيط: بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٨٩. المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٨١م.

٩٠. المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، (د.ط)، دار الحكمة للنشر، دمشق، ١٩٧٢م.

٩١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرحه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ((د.ت)).

٩٢. المسائل الحلبيات: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٧.

٩٣. المسائل الشيرازيات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية٢٠٠٤م.

٩٤. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حققه وعلق عليه: ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢م.

٩٥. المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة: تشي تشي هوانج، الطبعة الأولى، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، ٢٠١٦م.

٩٦. مظاهر المناسبة في النحو العربي دراسة وصفية تحليلية في ضوء الفكر اللغوي المعاصر: مصطفى شعبان المصري، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠١٥م.

٩٧. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، (د.ط)، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

٩٨. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت٢٠٧هـ)، الجزء الأول، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، والجزء الثالث، تحقيق: الدكتور. إسماعيل عبد الفتاح شلبي، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، (د.ط) الهيأة المصرية العلمية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢ م.

٩٩. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائيّ، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ م.

١٠٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير اللبدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (د.ط) دار الفكر، بيروت ٢٠٠٧م.

١٠٢. المغني في النحو: أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ) تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

١٠٣. مفردات ألفاظ القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الطبعة الرابعة، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٩م.

١٠٤. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.

١٠٥. المفضَّل في شرح المفصَّل (باب الحروف) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) حققه وعلق عليه: د. يوسف الحشكي، اصدار وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٢م.

١٠٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد ابراهيم البنا، د. عياد بن عبيد الثبيتي، الطبعة الأولى، مطبوعات معهد البحوث العلمّية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٧م.

١٠٧. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: شهاب الدين أبو عرو، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

١٠٨. المقتصد في شرح رسالة الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة،(د.ط) دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٠٩. المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط) عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

١١٠. مقومات الجملة العربيّة: د.علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١١١. المنهاج في شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن يحيى بن حمزة بن علي العلوي (ت٧٤٩هـ) دراسة وتحقيق د. هادي عبد الله ناجي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ٢٠٠٩م.

١١٢. منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق وتقديم: د. شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

١١٣. المنهل الصافي في شرح الوافي: أبو عبد الله بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتحقيق:د. فاخر جبر مطر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

١١٤. النعت في التركيب القرآني:د. فاخر هاشم الياسري، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٩م.